

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الجلسة العامة ٥٧

الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

القيام بعمل دولي متضافر من أجل التوصل إلى نتائج
مستدامة في استئصال شأفة الإرهاب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

وتعرب لاتفيا عن ترحيبها الشديد بقراري مجلس
الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتأييدها لهما.
وهي مقتنعة بأنه لا مناص من التنفيذ الكامل غير المشروط
لقرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) من أجل النجاح في قمع
الإرهاب. إذ يتعين منع تمويل الإرهاب والقضاء عليه. ولا بد
للدول والأفراد من الكف عن كل إجراء أو تقاعس من
شأنه أن يسمح بممارسة الإرهاب. كما يتعين تعزيز التعاون
وتبادل المعلومات بين الدول فيما يتعلق بالأنشطة الإرهابية.
وترحب لاتفيا بإنشاء لجنة مجلس الأمن لرصد تنفيذ القرار
١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتعرب لاتفيا عن تأييدها للجهود التي تبذلها
المنظمات الدولية الأخرى العاملة على الصعيد الإقليمي.
ونظراً لأنها تتطلع لعضوية الجماعة الأوروبية الأطلسية، فإنها
تقوم بدورها في الأنشطة المشتركة التي يضطلع بها الاتحاد

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة
السيد غينتس جيفرمانيس، رئيس وفد لاتفيا.

السيد جيفرمانيس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها السادسة
والخمسين. منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية أصبح
الكفاح ضد الإرهاب أولوية واضحة على جدول الأعمال
الدولي. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في التنسيق بين
التدابير المشتركة المتخذة للقضاء على الإرهاب الدولي.
ويؤكد بلدي من جديد التزامه بمعالجة هذه المسألة بقوة.

ويجب علينا إذا أردنا النجاح في مكافحة الإرهاب
أن نعمل على كل الأصعدة، العالمي والإقليمي والوطني. فقد
اكتسبت ضرورة التعاون الدولي اليوم أبعاداً جديدة. وتحتّم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ويتعين على المجتمع الدولي في دفاعه عن العالم ضد الإرهاب أن يبذل قصارى جهده لتجنيب أهل أفغانستان الأبرياء مزيداً من المعاناة. وتساند لاتفيا كل المساندة المثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، وغيره من الأطراف، في جهودهم المبذولة لاستحداث نظام سياسي شامل للجميع في أفغانستان. ويرحب بلدي بقرار مجلس الأمن ١٣٧٨ (٢٠٠١). وقد اتخذت الحكومة اللاتفية أيضاً قراراً بتقديم المعونة الإنسانية للشعب الأفغاني من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ونرى أن الأولويات التي كانت قائمة قبل ١١ أيلول/سبتمبر ربما تكون اليوم أصدق من ذي قبل. فقد اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات في العام الماضي إعلان الألفية، الذي حدد روح الأمم المتحدة وأظهر بجلاء أن العالم وشعوبه بحاجة إلى هذه المنظمة. وتعلق لاتفيا أهمية كبيرة على تنفيذ إعلان الألفية، وخاصة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وحقوق الطفل، ومنع نشوب الصراعات. ونرى أن عملية متابعة مؤتمر قمة الألفية ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من أعمال الأمم المتحدة. إذ يتعين أن تستند العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين إلى القيم والمبادئ الواردة في الإعلان.

وقد برهنت الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة على صدق الالتزام الذي أدرج في إعلان الألفية. وتحدد عدد من الأهداف على صعيد الدولة والصعيدين الإقليم والعالمي. بمقتضى النتائج التي تمخضت عنها دورتا الجمعية العامة الاستثنائيتان بشأن المستوطنات البشرية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومؤتمر ديربن العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها

الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وللتنسيق بين التدابير الإقليمية الرامية لمنع أعمال الإرهاب، فقد اعتمدت خطة عمل لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في مؤتمر وارسو بشأن مكافحة الإرهاب الذي انعقد مؤخراً. ومن الأطر الأوروبية الأخرى الهامة لمكافحة الإرهاب مجلس أوروبا، الذي قام بالفعل بصياغة طائفة واسعة من الصكوك القانونية التي تتوخى محاربة الإرهاب.

ويتفق بلدي اتفاقاً كاملاً مع موقف الاتحاد الأوروبي المتمثل في وجوب مضاعفة جهودنا المبذولة لمحاربة الإرهاب الدولي. ويشمل هذا في وقت واحد التزامنا كأعضاء في المجتمع الدولي و"الواجب المتري" الذي يتعين علينا أدائه كدول منفصلة.

وقد أنشئت في لاتفيا فرقة عمل رفيعة المستوى لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب، بما فيها تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد بدأت لاتفيا العملية التشريعية اللازمة على الصعيد الوطني للتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ومن المنظور أن نوقع على هذه الاتفاقية بحلول نهاية هذا العام.

وقد أقرت الحكومة اللاتفية خطة عمل لمكافحة الإرهاب. وتتمثل هذه الخطة في مجموعة من التدابير الرامية لتعزيز قدرة بلدي على الحيلولة دون استخدام الإرهابيين لأراضيه ونظامه المصرفي وأصوله الأخرى. فلا ينبغي أن يجد الإرهابيون مكاناً يختبئون فيه من العدالة. وقد وضعت لاتفيا بالفعل تشريعات في مجال منع غسل الأموال. وأصبح لازماً على المصارف وغيرها من جهات العمل أن تبلغ عن أي تحويلات مالية مريبة. كما قدمت الحكومة إلى البرلمان مجموعة تعديلات إضافية على قانون المصارف والقانون المتعلق بمنع غسل العائدات المكتسبة من نشاط إجرامي.

تكتسب مغزى خاصا بالنسبة للاتفيا. وانضمام لاتفيا إلى الأمم المتحدة كان دليلا على التزام بلدي بأن ينضم من جديد إلى صفوف المجتمع الدولي، وإن يؤدي دورا نشطا في الأحداث والعمليات الدولية.

خلال هذه السنوات العشر أحرزت لاتفيا تقدما كبيرا في تنميتها. وقد شمل هذا النمو مجموعة متنوعة من المجالات. وسياسة لاتفيا الخارجية تتعمق جذورها في احترام القانون الدولي وتطوير حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية القيم الإنسانية المعترف بها عالميا. أما قمة أولويات السياسة الخارجية للاتفيا، فلا تزال هي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وهذا ليس هدفا في حد ذاته، بل بالأحرى وسيلة لضمان تنميتها المستدامة. وأولوياتنا في السياسة الخارجية تتضمن أيضا علاقات حُسن الحوار والتعاون الثنائي، والمشاركة النشطة في المنظمات الدولية.

ويشرفني أن أعلن أن لاتفيا تعمل على تغيير وضعها من فئة البلدان المستفيدة من المعونة إلى فئة البلدان المانحة، كيما تقدم دعمها للبلدان الأخرى من خلال المساعدات المالية وتقاسم الخبرات. وقد شرعت لاتفيا في تطوير مفهومها للبلد المانح. ونحن نتطلع إلى تطبيق هذا المفهوم عمليا، كما نقدم المساعدة لكل من هم بحاجة عاجلة إلى عوننا.

ختاما، أود أن أهنئ الأمم المتحدة وأمينها العام، كوفي عنان، على منحهما جائزة نوبل للسلام اعترافا بالأعمال التي تم إنجازها. وإنني لمقتنع بأننا، نحن الدول الأعضاء، سنستمر في بذل كل جهد ممكن للذود عن المبادئ والمثل التي ترمز إليها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جون داوث، رئيس وفد استراليا.

من تعصب. وها هي هذه العملية قد بدأت، وتشارك لاتفيا مشاركة نشطة في السعي لتحقيق هذه الأهداف المشتركة.

والأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة المنوط بها المهمة الأساسية، مهمة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وصون السلام الدائم والأمن الدولي. ومن ثم فإن عمليات حفظ السلام تدخل في نطاق واحدة من مهامها الأساسية.

إن بلادي تشارك بنشاط، منذ عام ١٩٩٦، في عمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. وهي تواصل هذا العام تقديم دعمها لتثبيت استقرار الوضع في منطقة البلقان، كما تشارك بقوات وأفراد في جميع العمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة وتقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في البلقان، وكذلك في عمليات ومساعد أخرى تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كما عمدت لاتفيا، التي تعلق أهمية كبرى على عمليات حفظ السلام، إلى زيادة مساهمتها طوعية في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام ابتداء من عام ٢٠٠١.

وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية إحدى أولويات الأمم المتحدة طوال عقد من الزمان. وقد وقّعت بلادي على نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٩، وستعرض الحكومة على البرلمان في القريب العاجل مشروع قانون التصديق على النظام الأساسي، ومشاريع التعديلات التي يلزم إدخالها على تشريعاتنا الوطنية. كما تأمل لاتفيا أن تكون ضمن الدول الـ ٦٠ الأوائل التي تصدّق على النظام الأساسي.

إن دورة الجمعية العامة هذه تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للاتفيا ولشعبها. ففي هذه السنة نحتفل بمرور عقد على انضمام لاتفيا إلى الأمم المتحدة بصفتها بلدا حرا ومستقلا. وكانت الأمم المتحدة أول منظمة دولية تنضم إليها لاتفيا بعد ٥٠ عاما من الاحتلال. فالأمم المتحدة

مكافحة خطر الإرهاب بشكل شامل؛ وسوف نعمل عن كثب مع لجنة مناهضة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

كما استحدثت استراليا تدابير جديدة لمنع وقمع تمويل الإرهاب، وانضمت طرفا إلى جميع الصكوك الدولية الـ ١٢ المضادة للإرهاب باستثناء واحد منها.

إن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب ربما يكون بمثابة رمز بالغ الأهمية على الالتزام العالمي بهذه القضية. وكما تدرك الجمعية العامة، فإن استراليا اضطلعت بدور قيادي في المفاوضات المتعلقة بهذا الموضوع، مما يعكس التزامنا القوي بتعزيز الإطار القانوني الدولي. وبينما نتشجع بالتقدم المحرز هذا الشهر، فإننا ننضم إلى الأمين العام في حث الأطراف على إبرام الاتفاقية دون تأخير.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تبرز مدى أهمية صون وتعزيز النظم الدولية التي تحكم عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وإذا أردنا أن نمنع انتشار القذائف التسيارية والتكنولوجيا المرتبطة بها - وإذا أردنا تعزيز الآليات المتصلة بالأسلحة التقليدية - فإننا إذن نحتاج أيضا إلى أن نكون أكثر التزاما بالصكوك الأخرى المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة تيمور الشرقية. ونحن جميعا نكن اهتماما عميقا بأن تكون تيمور الشرقية مستقرة وآمنة وديمقراطية وقادرة على البقاء. وتيمور الشرقية لم تعد بعد الآن حالة طارئة، بل هي بالأحرى أمة ناشئة.

ومع ذلك، تقتضي الحاجة فعل المزيد. فلا تزال تيمور الشرقية ضعيفة، ولم يكتمل بعد دور الأمم المتحدة هناك. وهي تحتاج، بعد الاستقلال، إلى بعثة متكاملة للأمم المتحدة تتألف من المدنيين والشرطة وأفراد حفظ السلام، وتعمل في إطار ولاية واحدة يأذن بها مجلس الأمن، وتمول من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

السيد داووث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أسوة بغيري، سيدي، أن أبدأ بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. واسمحوا لي أيضا أن أحييكم بحرارة على التزامكم باستخدام وقت الجمعية على النحو الأكفأ، بما في ذلك - إن جاز لي القول - بدء الاجتماعات في موعدها المحدد بالضبط. أود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة الأمين العام، كوفي عنان، والأمم المتحدة بشكل أعم، على منحهما جائزة نوبل للسلام التي يستحقانها بكل جدارة.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر في واشنطن العاصمة وهنا في مدينة نيويورك لم تكن مجرد هجمات على الولايات المتحدة. فاستراليا، إلى جانب أكثر من ٨٠ دولة أخرى، فقدت فيها مواطنين أبرياء. فنحن إذن متحدون في أسانا وحزننا على الضحايا وأسرههم. واستراليا تدين هذه الهجمات وتؤكد من جديد وبشكل قاطع لا لبس فيه أن الإرهاب لا يمكن تبريره ولا يمكن التسامح فيه على الإطلاق.

وقد انضمت استراليا إلى الائتلاف الدولي المناهض للإرهاب. وكانت أول مرة نستند فيها إلى ميثاق الأمن المتبادل الذي عقدناه مع الولايات المتحدة. كما نسهم بقوات عسكرية في الحملة الموجهة ضد المسؤولين عن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

والجتمع الدولي ملزم بتوحيد صفوفه ضد الإرهاب. وعلينا أن نحرم الإرهابيين من الدعم المالي والسياسي والمعنوي. وعلينا أن نحرم الإرهابيين من الملاذ الآمن. وعلينا أن نحاسب الإرهابيين ونقدمهم للمحاكمة.

إن استراليا تشي على قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر، والذي يستهدف

الدولي - لكي نضمن بشكل جماعي أن بعثة الأمم المتحدة التاريخية في تيمور الشرقية سيذكر لها دائما أنها حققت نجاحا هاما.

وأود أن أتحدث الآن عما نسميه في استراليا بمشكلة "تهريب الأشخاص". إن استراليا لها تاريخ تفخر به كبلد رئيسي يستقبل المهاجرين. ونتيجة لجهودنا طوال ما يزيد على قرن في تخطيط وإدارة الهجرة القانونية، أصبحنا نشكل مجتمعا متسامحا ومتعدد الثقافات. وسنواصل العمل كبلد مستقبل للمهاجرين. وسنواصل أيضا استقبال ما هو أكثر من نصيبنا العادل من اللاجئين.

ومما يؤسف له أنه يجري بشكل متزايد تفضيل استراليا كبلد مستهدف للهجرة غير المشروعة، التي يساعدها أفراد وعصابات إجرامية تمارس جريمة تهريب الأشخاص. وهناك بلدان عديدة - سواء كانت بلدان العبور أو بلدان المقصد - تتأثر أيضا بهذه المشكلة. وتتطلب مكافحة ظاهرة تهريب الأشخاص - كغيرها من الجرائم عبر الوطنية - ليس القيام بعمل على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا القيام بعمل متضافر على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف.

ويعمارس عمليات تهريب الأشخاص أساسا أفراد عصابات الجريمة المنظمة، وهم يستغلون ضحاياهم، ويتصيدونهم من بين الأشخاص الذين يعانون من الصراعات أو الاضطهاد ومن الانكماش الاقتصادي أو التدهور الشديد للبيئة. وهم يستهدفون الذين في حاجة ماسة إلى حياة أفضل. والحادث الأخير الذي لقي فيه أكثر من ٣٥٠ شخصا حتفهم عندما غرقت السفينة التي كانت تقلهم إلى استراليا يمثل تذكيرة مفعجة للتكاليف البشرية المتكبدة في هذه العمليات وللقسوة البالغة التي يتسم بها مهربو الأشخاص.

وبالتالي، ترحب استراليا بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر والذي يقر توصيات الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة الخلف في تيمور الشرقية. ونحن نتطلع إلى العمل مع الآخرين في غضون الأشهر المقبلة لتحديد ولاية سليمة ومعقولة لتلك البعثة الخلف.

والعلاقات التعاونية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا تعدّ أساسية لأمن تيمور الشرقية طويل الأجل، ولأمن المنطقة ككل. ونحن نرحب كل الترحيب بالخطوات التي اتخذها الجانبان لتسوية المسائل المعلقة.

كما نرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الإندونيسية في تسوية الحالة في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية، ونحث على مواصلة الجهود لضمان الأمن، وتسهيل العودة الآمنة للاجئين.

والعدالة والمصالحة تمثلان عاملين مهمين لضمان دوام الاستقرار والازدهار في الأجل الطويل في تيمور الشرقية. واستراليا ترحب بالخطوات التي اتخذتها الرئيسة ميغاواي سوكارنو بوتري لتوسيع اختصاص المحكمة المختصة لحقوق الإنسان، وبالاتزام حكومتها بتقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان في تيمور الشرقية للعدالة. كما استمعنا ببالغ الترحاب إلى وزير خارجية إندونيسيا، السيد حسن ويراجودا، وهو يؤكد على ذلك الالتزام من جديد أمام الجمعية العامة بالأمس.

وستواصل استراليا دعم تيمور الشرقية بسخاء. ولدينا اتفاق لتقاسم الموارد من بحر تيمور. ونساعد في الجهود الرامية إلى خفض حدة الفقر في تيمور الشرقية، كما نقوم ببناء قدرات التيموريين الشرقيين على حكم بلادهم بطريقة سلمية وديمقراطية. ونحث الآخرين على دعم تيمور الشرقية. فهذه فرصة متاحة لنا - نحن أعضاء المجتمع

ونطالب مطالبة مستمرة وقوية باستجابة شاملة للحالة في أفغانستان وبنزلة مساعدة مساعداتنا المقدمة إلى المشردين والمستضعفين الأفغان في جنوب غربي آسيا بقدر كبير.

ويواجه المجتمع الدولي تحديات جديدة وخطيرة تهدد السلام والاستقرار العالميين. وفي نفس الوقت، لم تتلاش التحديات التي كانت تواجهنا قبل ١١ أيلول/سبتمبر - وهي الفقر والمرض والتنمية - كما قال الأمين العام في بيانه. ولم تكن الحاجة إلى التعاون الدولي في أي وقت مضى أكثر مما هي عليه الآن. لذلك فمن الأهمية البالغة بمكان أنه قد تم التوصل في الدوحة إلى اتفاق لبدء جولة تنمية لتحرير التجارة العالمية. إن تحرير التجارة، بما يشمل المجال الزراعي، يتيح منافع لجميع البلدان، وهو أساسي للبلدان النامية للتغلب على الفقر.

وأخيراً، أود أن أقول إن استراليا تقف على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. واستراليا مستعدة أيضاً لأن تكفل جعل نجاحات الأمم المتحدة الأخيرة - كالنجاح في تيمور الشرقية - تؤدي إلى نشوء ديمقراطيات نابضة بالحياة ومستدامة يمكن فيها أن تطمئن الشعوب على مستقبلها ومستقبل أطفالها. واستراليا مستعدة كذلك للإسهام في العمل الدولي المطرد الذي يرمي إلى مكافحة تهريب الأشخاص في بلدان المصدر والعبور والمقصد النهائي. وتحت استراليا هذه الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة على أن تحقق تقدماً هاماً صوب تحقيق تلك الغايات نفسها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي سيد عبد الله، وزير الشؤون الخارجية في إريتريا.

وتؤدي الهجرة غير النظامية التي تيسرها عمليات تهريب الأشخاص إلى تقويض سلامة نظام الحماية الدولية. وتتشاطر جميع بلدان العالم الاهتمام بحماية نظام الحماية الدولية وتعزيزه. ولكي نفعل ذلك لا بد لنا من أن نتصدى لمشكلة تهريب الأشخاص. وقبل عام مضى، تعهد قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية بمكافحة عمليات تهريب الأشخاص وغيرها من الجرائم عبر الوطنية. ولا بد لنا من أن نضاعف جهودنا لكي نفعل ذلك. إننا بحاجة إلى نهج شاملة ومنسقة، وإلى عمل دولي متضافر للتصدي لهذه المشكلة من كل جوانبها. كما أننا بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية في بلدان المصدر. ونحن بحاجة أيضاً إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وغيرها من احتياجات الأشخاص المشردين في بلدان اللجوء الأول. وينبغي أن تتعاون بلدان العبور وبلدان المقصد النهائي بمزيد من الفعالية.

وتعمل استراليا بشكل وثيق مع جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز قدراتنا في مجال منع عمليات تهريب الأشخاص وردعها وتقديم مقترفيها إلى العدالة. وستظل هذه المسألة على رأس أولويات حكومة بلادي. كما أننا سنواصل المساهمة في الجهود الدولية الأوسع نطاقاً الرامية إلى معالجة أسباب الهجرة غير النظامية. وسوف تتواصل هذه الجهود، التي تضع حماية احتياجات اللاجئين في بؤرة اهتمامها، في الوقت الذي نعمل فيه مع الآخرين في منطقتنا وعلى الصعيد الدولي لمكافحة الهجرة غير المشروعة وعمليات تهريب الأشخاص.

وتشكل مشكلة الأفغان الهاربين من الدمار الذي لحق ببلادهم تحدياً جسيماً للمجتمع الدولي. ويلزم التركيز بشكل متجدد على هذه المشكلة وأن تكون استجابتنا لها منسقة بشكل أكبر. وتؤيد استراليا جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك جهود بلدان اللجوء الأول الرامية إلى حماية اللاجئين في جنوب غربي آسيا.

الأبرياء. وقد أعلنّا منذ البداية تضامننا مع شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد تلك الأعمال الإجرامية.

فالإرهاب ينتهك أهم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو حق الحياة، ولهذا ينبغي لنا الاتحاد والتكاتف من أجل حماية مواطنينا من مثل هذه الأعمال المدمرة وأفعال الانفلات اليائسة التي يرتكبها أفراد وجماعات إرهابية منظمة. ويجب ألا يفلت هؤلاء المجرمون من العدالة والعقاب الذي يستحقونه.

لقد دخلت البشرية الألفية الجديدة وهي مفعمة بالتفاؤل والأمل، وهي محقة في ذلك. فقد ثبت لديها، عبر التجارب القاسية التي مرت بها، عبثية الحروب والتراعات، مثلما أدركت فضيلة السلام وحسن الحوار وعلاقات التعاون. وسنحت لها الفرصة لتقييم المنجزات والأخطاء الماضية وتحديد مصادر القوة والضعف، ومن ثم نراها وقد طورت مثلاً ومبادئ وقيماً سامية تسترشد بها. وأرست مبادئ رفيعة وأوجدت آليات كفؤة من أجل ضمان تنفيذها.

بيد أن البشرية، للأسف، لم تمتلك بعد التصميم اللازم والإرادة الجماعية لترجمة الرؤى على أرض الواقع، وتحويل الأقوال إلى أفعال. ومن الواضح أنها لم تتوصل بعد إلى سبل تحقيق السلام الشامل، والازدهار الكامل لثقافة السلام والتنمية يبدو قريباً جداً وبعيداً في نفس الوقت.

وعليه، فإننا بعد عامين من الألفية الجديدة، ورغم التقدم الهائل للعلم والتكنولوجيا، لا نزال نشهد بإحباط مظاهر الفقر والفاقة وسط مظاهر الثروة الهائلة في العالم، كما نشهد تفشي العوز والحاجة، والانتهاك المتعمد لحقوق الإنسان، وتزايد الأحقاد والعدوان المتبادل، واتساع رقعة التراعات في كل مكان. إن الإحصائيات والبيانات في هذا المضمار تعطي صورة كئيبة ومحزنة. ومع ذلك، ينبغي

السيد عبد الله (إريتريا) (تكلم بالعربية): أرجو أن تسمحوا لي يا سيادة الرئيس، نيابة عن وفد إريتريا، أن أنقل لكم تمنياتنا الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني على ثقة بأن مداولاتنا ستصل إلى نتائج مثمرة تحت قيادتكم الحكيمة والكفؤة. والوفد الإريتري يؤكد لكم تعاونه ومساندته التامة.

أود أيضاً أن أعبر لسلفكم صاحب السعادة السيد هاري هولكيري، عن عميق تقديري للطريقة والأسلوب الماهر والحكيم الذي قاد به مداولات الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

كما أنتهز هذه السانحة لأعبر عن تهاننا القلبية، نيابة عن شعب وحكومة دولة إريتريا، لصاحب السعادة السيد كوفي عنان بمناسبة انتخابه المستحق لفترة ولاية ثانية كأمين عام للأمم المتحدة. وإنني واثق أن منظمنا ستستفيد بكل تأكيد من هذه الولاية الثانية للسيد عنان، وبشكل خاص من رؤاه وحكمته وقيادته المقتدرة وتحليه بنكران الذات مثلما عرفناه عنه في ولايته الأولى. وأهنئه والأمم المتحدة على نيلهما جائزة نوبل للسلام.

واسمحوا لي أيضاً أن أعبر نيابة عن شعب وحكومة دولة إريتريا عن عميق حزننا وتعازينا المخلصة لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مصابها الجلل في مدينتي نيويورك وواشنطن من جرّاء اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر الآثمة. كما أود أن أعبر عن تعازينا وتعاطفنا معهم لضحايا حادث ارتطام طائرة الركاب المؤلم الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي.

إن حكومة دولة إريتريا تدين بشدة هذا العمل البربري الذي اقترفته حفنة إرهابيين يائسين ضد المدنيين

من تهميش وإقصاء هذه الاقتصاديات، وحرمتها من فوائد اقتصاد العالم. ولا شك أن أفريقيا تعاني أكثر من غيرها من الفقر المدقع ومن المجاعات المتكررة والأوبئة، مثل حمى الملاريا والسل الرئوي ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والزحار وطائفة من أمراض المناطق الحارة القاتلة الأخرى والموهنة للقوى، وبلغت في كثير من الحالات مستويات خيالية. وهذا سيؤدي إلى انقراض مجموعة كبيرة من السكان وستترتب عليه نتائج فظيعة على العديد من الاقتصاديات الضعيفة أصلا.

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية وانتشار الفقر، فإن النزاعات والقتال والحروب الأهلية قد أصبحت السمة المميزة لأفريقيا خلال العقد ونصف العقد الماضيين. ففي عام ١٩٩٩، جرى ما يقارب عشرين نزاعا عثيا أثارت الفوضى في أرجاء واسعة من القارة. وإدراكا وإقرارا بجسامة المسألة، عقدت منظمة الوحدة الأفريقية قمته في الجزائر في عام ١٩٩٩، التي قررت إعلان العام ٢٠٠٠ عاما لإنهاء النزاعات وإعطاء زخم جديد للسلام. وكان ذلك عاما ميمونا بشراً بالخير. فقد كانت هناك إشارات مشجعة في السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واتفاقية السلام الشامل بين إريتريا وإثيوبيا، إلا أنه يبقى الكثير مما يجب عمله. ومن المشجع حقا أن نلاحظ أن جهدا كبيرا ومستمر قد بذله الأفارقة من أجل حل النزاعات في كل من سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو ومنطقة البحيرات الكبرى والصومال والسودان على المستوى الإقليمي. وبنفس المستوى أيضا لا بد أن تجد الأزمة المستديرة في منطقة الشرق الأوسط حلا عادلا ودائما وذلك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة.

ومن الواضح أن هناك ضرورة قصوى لمشاركة المجتمع الدولي بصورة إيجابية وبشكل أكبر في مساعدة شعوب هذه الأقطار لتتخطى مشاكلها. ولا شك في أن

ألا نياس كثيرا ونشط عزيمتنا نتيجة للآمال والوعود التي خابت ولم تتحقق حتى الآن، بل على العكس علينا مواجهة تحديات التفاوت والفوارق الكبيرة بين الأمم الغنية والفقيرة، والتصدي لقضايا الحروب والسلام وانتهاكات حقوق الإنسان. وعلينا أن نعالجها بصورة جماعية ونجابه القوى الجديدة التي أطلقها من عقائدها تقدم العلم والتكنولوجيا، بما فيها العولمة.

إن العولمة بشكل خاص يمكنها أن تكون أداة فعالة لإقامة علاقات متكافئة وعادلة بين الأغنياء والفقراء، وفي إزكاء التنمية المستدامة والمصالح المتبادلة لكلا الفريقين، ويمكن أن يتحقق ذلك فقط، إذا ما وضعت آليات للتعاون بصورة عاجلة وفي هذه المرحلة المبكرة من الألفية الجديدة حتى لا تتجاوزنا السرعة الهائلة لثورة التكنولوجيا المعلومات. وبنفس القدر من الأهمية يتوجب علينا زيادة قدرات الأمم الفقيرة بالسرعة المطلوبة من أجل ضمان مشاركتها الفعالة في اقتصاد العولمة.

ولا بد لنا أيضا الإقرار والاعتراف بأن قضايا السلام والأمن والاستقرار، ترتبط جوهريا بالتنمية، وأن أي جهد لتحقيق هذا الهدف المركب وإعادة السلام والأمن والاستقرار في أي إقليم أو منطقة من العالم، يجب بالضرورة أن يتصدى في نفس الوقت لقضايا التنمية.

إن العالم لا يزال يعاني من الحروب والنزاعات التي ورثناها من القرن الماضي برغم الجهد المقدر والحديث الذي يبذله المجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن والاستقرار. لقد مرت القارة الأفريقية بأسوأ أوقاتها خلال السنوات القليلة الماضية، باعتبارها عانت من تكرار الكوارث الاقتصادية والاضطرابات السياسية والنزاعات داخل الدول وبين الدول بعضها البعض. إنه من دواعي قلقنا، لما كان للعولمة من تأثير سلبى حاد على الاقتصاديات الأفريقية، فهي في الواقع زادت

والرئيس الجيوتي اسماعيل عمر جيلي، على جهودهم المخلصة الدؤوبة وغير المنحازة من أجل إقرار السلام في السودان والصومال على وجه الخصوص.

إن البحث عن السلام والأمن والاستقرار الدائم ينبغي أن يكون بالالتزام الجماعي من قبل كل الدول الأعضاء في الإيغاد، ويجب أن يرتبط بشكل مطلق بهدف تحقيق مصالح ورفاهية الشعوب المعنية. هذا السلام يجب ألا يبقى رهينة بيد أية حكومة تحت ذريعة المحافظة على أمنها الوطني. فالتاريخ وشعب الصومال سيحملان مسؤولية المشاركة في سفك الدماء الصومالية البريئة بوقوفها حجر عثرة أو عقبة كأداء أمام أي جهد يسعى لإقرار السلام في المنطقة.

لقد رحب العالم بتوقيع اتفاقية وقف الأعمال العدائية والسلام الشامل بين إريتريا وإثيوبيا. وعبر عن أمله في أن يسير تطبيق بنود هذه الاتفاقيات بين البلدين دون عراقيل وصولا لاستتباب السلام الدائم. فالبلدان كلاهما يتحملان أمام شعبيهما وأمام المجتمع الدولي مسؤولية إقامة وإرساء سلام دائم في أقرب وقت. إننا نواجه تحدي مجابهة التوقعات والتطلعات الكبرى لشعبنا والمجتمع الدولي. وإريتريا لا تؤكد على التزامها باتفاقية السلام وتطبيقها العاجل وحسب، بل أيضا بتحدد التأكيد على موقفها في التعاون التام مع كل شركائها في عملية السلام.

إن عملية السلام قد حققت تقدما مرضيا حتى الآن، ومع ذلك أود أن أفيدكم علما بأن نصوصا أساسية لاتفاقية السلام لم تنفذ بعد كما ينبغي وتواجه بعض العراقيل وذلك لفشل الحكومة الإثيوبية في الوفاء بما التزمت به. فهي حتى الآن تعرقل قيام المنطقة الأمنية المؤقتة، ولم توافق بعد على خط الطيران المباشر بين عاصمتي البلدين، ولم تقدم حتى الآن المعلومات الضرورية عن حقول الألغام التي زرعتها في

المسؤولية المبدئية والأساسية عن حل الأزمات والتزاعات، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإرساء أسس السلام والأمن والاستقرار، تقع على عاتق شعوب وقادة الأقطار المذكورة.

ويجب أيضا التأكيد أن أي عون أو مساعدات تقدم على المستوى الإقليمي ألا تكون مشروطة بمساومات على حساب سيادة ووحدة أراضي الدول المتلقية لها، ويجب أن تؤسس على مبادئ نزيهة، وأن تكون موجهة لخدمة مصالح ورفاه شعوب المنطقة المعنية، لا أن تقوم على أسس أو دوافع وأهداف خفية لدول أو أي جهة أخرى.

لقد ظل القرن الأفريقي مسرحا وساحات للتزاعات عبر العقود الأربعة الماضية. فالسلام، والأمن، والاستقرار، والتنمية مسؤولية جماعية لدول المنطقة، ولذا ينبغي لهذه الدول أن تعمل بدأب لتطوير وتعزيز وحماية علاقات حسن الجوار والتعاون المشترك، وعلى أساس الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي والسلام الإقليمي، والتخلي عن التهديد بالقوة أو استخدامها، والالتزام بالتسوية السلمية للتزاعات، وحسن الجوار، والتعايش السلمي.

إن إريتريا ومنذ استقلالها في عام ١٩٩٣، قد رسمت وطبقت سياسات الأمن الوطني، وبرامج التنمية، منطلقة من القناعة القائلة بأن أمن إريتريا ومصالحها التنموية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والازدهار الإقليمي في مجمله. وتحقيقا لهذا الهدف انخرطت إريتريا بمجدية في عملية إعادة الحيوية والنشاط للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (الإيغاد)، وذلك لإعادة صياغة مهامها الجديدة.

إن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (الإيغاد) منهمكة بشكل كامل في عملية صنع السلام وحل الأزمات وفي تنسيق جهود التعاون بين الدول الأعضاء فيها. وفي هذا السياق، فإن وفدنا يود أن يعبر عن شكره الخالص لأصحاب الفخامة الرئيس الكيني دانيال اراب موي،

الأحيان تشترك مع هؤلاء الإرهابيين ميليشيات وقوات نظامية إثيوبية في ارتكاب جرائم بشعة ضد المدنيين الأبرياء. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الأعمال البربرية، وأن يطالب الحكومة الإثيوبية بوقف هذه الأنشطة والأعمال العدائية بصورة عاجلة.

وختاماً، إن إريتريا برغم تجربتها المؤسفة مع الأمم المتحدة في أيامها المبكرة مقتنعة تماماً بأن الأمم المتحدة أدت دوراً أساسياً في المحافظة على السلام والأمن الدوليين وساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأسهمت كثيراً في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وعليه فإن إريتريا ملتزمة بصورة جلية لا لبس فيها بتقوية الأمم المتحدة، وأنها تؤمن بأن على الأمم المتحدة أن تستمر في عملية إحداث التغييرات والإصلاحات التي من شأنها أن تعزز مبدأ المساواة بين كل أعضائها وبما يضمن ويؤمن حيادها ونزاهتها.

ومن ثم، فإننا نتبنى بشكل كامل موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بعضوية مجلس الأمن الدولي ومسألة المراجعة الدورية لهيكل المنظمة وظائفها. وإننا لعللى ثقة بأن الكثير يمكن إنجازه بروى وقيادة الأمين العام للمنظمة، السيد كوفي عنان، خلال فترة ولايته الثانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة أنتونيستا روزا غوميس، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غينيا - بيساو.

السيدة غوميس (جمهورية غينيا - بيساو): تكلمت بالبرتغالية، الترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد: اسمحو لي أن أعرب، باسم حكومة ووفد غينيا - بيساو، عن خالص تعازينا لشعب وحكومة الولايات المتحدة ولشعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية على الحادث

المنطقة الأمنية المؤقتة، كما لا تلتزم بإطلاق سراح المحتجزين المدنيين وأسرى الحرب. لقد استأنفت أيضاً عمليات طرد وإبعاد الإريتريين والإثيوبيين من أصل إريتري في حرق وانتهاك صارخ لاتفاقية السلام الشامل بين البلدين.

وكانت آخر هذه العمليات التي قامت بها إثيوبيا في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ قد أدينت بشدة من قبل بعثة سلام الأمم المتحدة إلى إريتريا وإثيوبيا، ومن قبل لجنة الصليب الأحمر الدولي. والغريب في الأمر أن إثيوبيا تتهم إريتريا في الآونة الأخيرة بوضع قواتها في حالة تأهب قصوى ونشرها على طول الحدود بين البلدين. فهذا الاتهام الباطل الذي نفى صحته الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا قُصد به إخفاء نوايا وخطط إثيوبيا لتقويض عملية السلام بإثارة أعمال عدائية.

إن حكومة إريتريا قد التزمت باستمرار وبشكل كامل، وبنية مخلص، ببنود ونصوص اتفاقية السلام، على الرغم من تعنت الحكومة الإثيوبية وانتهاكاتها المستمرة لاتفاقية الجزائر للسلام.

إن الحكومة الإريترية تود في هذا المقام أن تعرب عن تقديرها المخلص وعن إشادتها بجهود شركاء السلام، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية وحكومتها الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. كما تخص بالشكر العميق أصدقاء (آمني) لإسهاماتهم المقدرة لمصلحة عملية السلام. وبناشدهم ونحثهم على بذل جهود إضافية لإقناع الحكومة الإثيوبية بالوفاء دون تأخير بالتزاماتها طبقاً لاتفاقية السلام وميثاق الأمم المتحدة.

لقد كانت إريتريا على الدوام، وما زالت، تدين الإرهاب بغض النظر عن اقترافه ومن كان ضحيته. فإريتريا نفسها تواجه الآن هجمات إرهابية من عناصر نظمته مولتها ودربتها وسلحتها الحكومة الإثيوبية. بل وفي بعض

الدائمين والأعضاء غير الدائمين، وتكثيف حق النقض حتى يكون مواكبا لمتطلبات عالمنا اليوم.

وتمثل هذه الدورة الأولى للجمعية العامة في القرن الحادي والعشرين، كما جاء في إعلان الألفية، تحديا تاريخيا من أجل بناء علاقات دولية جديدة. وقد عملت شخصياتنا المرموقة في مؤتمر قمة الألفية، جاهدة من أجل وضع تصور للدور الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وأكدت هذه الشخصيات رسميا على التزامها بالمثل السامية للأمم المتحدة، إلى جانب اعتقادها بأنه لا غنى عن الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في خدمة السلام والتقدم والتعاون الدولي، وتعزيز سيادة القانون. كما ناقش رؤساء الدول والحكومات خلال ذلك الحدث أيضا آفاقا جديدة لمواجهة التحديات الكبيرة التي تنطوي عليها العولمة من أجل النهوض بنظام إنساني عالمي جديد.

وفي هذا السياق، فقد تميّز عام ٢٠٠١ بانعقاد عدد من المؤتمرات الدولية الهامة، نخص بالذكر منها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، الذي انعقد في دربان مؤخرًا، والذي لم يكتفِ إعلانه الختامي بتعريف الرق بأنه "جريمة ضد الإنسانية"، بل أنه توجّه بنداء لاتخاذ تدابير ناجعة ومناسبة من أجل عكس عواقب الرق. ويعترف المؤتمر أيضا بأن "المظالم التاريخية" تلك قد أسهمت في تفشي الفقر والتخلف والتمييز، والإقصاء الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي وانعدام الأمن بالنسبة للعديد من الشعوب، لا سيما في البلدان النامية.

وبالرغم من تلك الآفاق لمنظور تاريخي جديد، فإن هذه الدورة تنعقد في وقت يشهد قلق بلداننا وشعوبنا. وفي الواقع، فإن موجة الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام على البنتاغون في واشنطن، ومركز

المأساوي الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في نيويورك، مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح.

واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، التي ستتوج طبعًا بالنجاح بفضل مهاراتكم الدبلوماسية المتمرسه وفهمكم العميق لهذه المنظمة العالمية.

ويود وفد غينيا - بيساو، الذي أتشرف برئاسته، أن يؤكد لكم في هذا الوقت على تعاونه الكامل في تنفيذ ولايتكم النبيلة. كما أتقدم بالتهنئة الحارة إلى سلفكم، السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، على الأسلوب البناء الذي أدار به أعمال الدورة السابقة.

وفضلا عن ذلك، أود أن أؤكد مجددا على الثقة والاحترام اللذين توليهما حكومة بلادي للأمين العام، السيد كوفي عنان، لقيادته الواثقة للأمم المتحدة وسعيه الدؤوب لإيجاد الحلول السلمية والواقعية للصراعات والمشاكل المختلفة التي تؤثر على البشرية.

إن جائزة نوبل للسلام، التي مُنحت في تشرين الأول/أكتوبر لأميننا العام للأمم المتحدة، التي يديرها باقتدار، لا تبرهن على التزامه بتحقيق السلم والأمن فحسب، بل وعلى دوره الهام في العمل من أجل صالح البشرية. ولهذا السبب، فإنني أزجي إليه خالص التهنئة متمنيا له النجاح في فترة ولايته الثانية التي انتُخب لها، وأدعوه إلى مواصلة جهوده من أجل إصلاح المنظمة وتكثيفها حسب مقتضيات الوقت الحالي في خدمة السلام والتقدم والتعاون الدولي.

وفي هذا الصدد، فإنني أدعو إلى توسيع وتعميق الإصلاحات المضطلع بها بالفعل وأطالب مرة أخرى بأن يشمل إصلاح مجلس الأمن زيادة عدد كل من الأعضاء

بالكامل في السعي إلى إيجاد حلول سياسية للصراعات، وذلك بدعم من المجتمع الدولي وفي إطار الأمم المتحدة. فأشباح الصراعات ما زالت تطوف من سيراليون إلى أنغولا، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي، ومن الصومال إلى كوسوفو، ومن تيمور الشرقية إلى الشرق الأوسط بينما نسعى إلى إيجاد حلول للصراعات القائمة.

والآن في سيراليون، ذلك البلد الذي يقع في منطقتنا دون الإقليمية، فإن اتفاق لومي، المبرم تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والنجاح اللاحق لبرنامج نزع سلاح الأطراف المتورطة في الصراع، والذي دعمته الأمم المتحدة، يسمح لنا بأن نأمل في إقرار السلام المشروع.

وفي أنغولا، العضو في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ما زالت تقع أعمال العنف وزعزعة الاستقرار، مما يسبب معاناة هائلة لأشقائنا الأنغوليين، الذين يعانون من كابوس الحرب منذ أربعة عقود. وأود أن أعرب عن تضامننا مع شعب أنغولا وحكومتها، وندعو إلى الحوار من أجل إيجاد حل لذلك الصراع.

وفي تيمور الشرقية، ومع انتخاب الجمعية التأسيسية الذي تم هناك بالفعل، اتخذت خطوة هامة على طريق الانتقال إلى الاستقلال الذي سيعلن في شهر أيار/مايو من العام المقبل، ونحو قبول تيمور الشرقية عضواً كاملاً العضوية في المجتمع العالمي. ويحدونا الأمل في أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم مساعدته القيمة لإخواننا الموبيريين، الذين يمكنهم أخيراً أن يتطلعوا إلى إعادة بناء بلدهم في سلام.

وفي منطقة الشرق الأوسط، يمثل الصراع بين إسرائيل وفلسطين لب المشكلة. وفي هذا الإطار، ناشد الأطراف، اتساقاً مع خطة ميتشيل، تنفيذ الاتفاقات دون إبطاء، وإعادة التأكيد على المبادئ الأساسية التي أرسيت في مدريد وأوسلو، علاوة على الاتفاقات اللاحقة. وهذا

التجارة العالمي في نيويورك، على بُعد بضعة كيلومترات من هذه القاعة، هي مدعاة للقلق البالغ لحكومة بلادي ولرئيس الجمهورية، السيد كومبا يالا، الذي ندد في الحال وبقوة بالأعمال الإرهابية الخسيسة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة الأمريكية. واليوم، فإنني أعاود التأكيد أمام الجمعية على إدانتنا دون تحفظ للإرهاب بجميع أشكاله، أينما يقع وأياً كانت أصوله، ما دام يشكل تهديداً للأمن والعلاقات السلمية بين الدول، والمؤسسات الديمقراطية، وتلبية حقوق الإنسان.

ولقد أصبح من الضروري اليوم أكثر من ذي قبل اعتماد استراتيجية شاملة من المجتمع الدولي قاطبة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، فإن غينيا - بيساو تدعو إلى تعاون دولي أكبر بشأن مسألة الإرهاب، لا سيما من خلال التصديق على الصكوك الإقليمية والدولية القائمة، وإلى أن تعتمد، في إطار الأمم المتحدة، اتفاقية شاملة تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالإرهاب، من التعريف المقبول به عالمياً إلى القمع.

وفي هذا الإطار على وجه التحديد، فإن بلادي، غينيا - بيساو، قد أصبحت طرفاً في اتفاقية منظمة الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب، المعتمدة في الجزائر في عام ١٩٩٩، وكذلك في إعلان دكار بشأن نفس هذه الآفة، والصادر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وقد عقدنا العزم على الإسراع بالتصديق على جميع الاتفاقيات التي تسعى إلى مكافحة الإرهاب وتنفيذها.

إن بداية القرن الحادي والعشرين، التي تتوافق مع بدء الألفية الجديدة، قد اتسمت بوجود بؤر للتوتر والصراع المسلح من شأنها أن تهدد السلم والأمن وتغذي انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وفي هذا السياق، فإن المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، تشارك

يفتحوا أسواقهم أمام تدفق المنتجات الزراعية الآتية من بلداننا.

والأمم المتحدة، بفضل عملها الهام المتمثل في إقامة حوار أصيل بين الشمال والجنوب، هي ضميرنا العالمي الذي من أولوياته العليا تلبية احتياجات البلدان النامية. وبرامج العمل الناجمة عن سلسلة المؤتمرات الرئيسية التي انعقدت في العقد الماضي وعن اجتماعات هامة أخرى انعقدت هذه السنة، تتصف بأهمية خاصة حيث أنها تسهم في تحديد الاحتياجات ووضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات بغية تحقيق التنمية المستدامة المتجذرة في النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. ونحن الآن في انتظار ترجمة تلك النتائج إلى مكاسب ملموسة، الأمر الذي يمهّد السبيل أمام إيجاد وضع اقتصادي عالمي أفضل.

وكما يدرك جميع الأعضاء، لا تزال غينيا - بيساو تعيش الآثار الناجمة عن الصراع المسلح عديم الجدوى والمشؤوم الذي وقع عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وسبّب، إلى جانب الخسائر التي لا تعوض في أرواح البشر، جراحا عميقة في مجتمعاتنا بأسرها، ودمر أو أصاب بالضرر البنية التحتية الأساسية القائمة في البلد. بالإضافة إلى ذلك، فإن التراجع المسجل في المساعدة الأجنبية، والهبوط في أسعار الصادرات من لوز الكاشو، وهو السلعة الأساسية التي تصدرها، يشكلان السبب الأساسي لانعدام مواردنا ولزيادة نسبة الفقر. وذلك يتناقض مع مصالح مواطنينا ويزيد من تعريضهم للخطر.

ومع ذلك، فإن الإرادة التي لا تهتر لإعادة بناء البلد أفضت بحكومتنا، إلى جانب بعض الشركاء في التنمية، إلى مضاعفة الجهود المبذولة من أجل تحديد استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، ولاتخاذ تدابير في مجال حقوق الإنسان والمصالحة. وبرنامج إعادة إعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية

يتطلب من الأطراف أن تمتنع عن كل الأعمال التي من شأنها أن تعرض عملية السلام للخطر وعن كل نشاط يتعارض مع القانون الدولي.

وأخيرا، فإن الحظر المفروض على بعض البلدان، مثل كوبا، ما زال يشكل مدعاة للقلق لما تنطوي عليه أعمال الحظر من آثار سلبية على السكان المستضعفين في تلك البلدان، لا سيما النساء والأطفال. ويطالب أولئك السكان بالحوار بغية التوصل إلى حل نهائي لتلك المسائل.

إن الصورة القائمة التي تبدو عليها مناطق الصراع والتوتر في العالم، لا سيما في أفريقيا، إنما تفرض علينا التزاما أخلاقيا بأن نواصل العمل بمزيد من التصميم والشجاعة من أجل وضع حد لتلك الصراعات وبؤر التوتر. وفي هذا الإطار، استحوذ لي بأن أهني الأمين العام، كوفي عنان، على تقريره الأخير بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وهي وثيقة ذات أهمية كبرى بالنسبة للقارة الأفريقية.

كما أن الوضع الاقتصادي العالمي - لا سيما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر - والآثار السلبية المترتبة على ذلك، والملموسة بشكل خاص في أقل البلدان نموا، هو أيضا من دواعي القلق بالنسبة لحكومة بلادي. وإن إيجاد الحلول للمشاكل المحددة في جدول الأعمال الدولي لا يقتضي تضافر العمل فحسب، بل وإجراء اتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف، الأمر الذي تدعمه غينيا - بيساو دائما. وتؤمن حكومة بلادي بالجهود المتضافرة والمشاركة بغية تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة في ظل اقتصاد عالمي أكثر إنصافا. ونظرا لأن الزراعة في أغلبية البلدان الأفريقية تشكل قاعدتها الاقتصادية، ناشد شركاءنا في التنمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وغيرها، أن

بالإشراف على احترام حقوق الإنسان في بلدنا، وبتعزيز برامج التعليم والتوعية بشأن مسائل حقوق الإنسان.

ومنذ انتخاب رئيس الجمهورية، السيد كومبا يالا، بأغلبية ساحقة لرئاسة الدولة، عمل على زيادة اتصالاته على مختلف الصعد، فقام بزيارات صداقة إلى غينيا وغامبيا والسنغال ونيجيريا والمغرب وسيراليون وبلدان أخرى بغرض تعزيز التعاون والإسهام في إيجاد حلول سلمية ضمن الإطار دون الإقليمي.

وبتلك الروح نفسها تواصل سلطات بلادي مراقبتها للمنطقة الحدودية مع السنغال بهدف ضمان الأمن والهدوء لسكاننا في تلك المنطقة الشمالية.

وفي هذه السنة الأولى من الألفية الجديدة ومن القرن الحادي والعشرين، وعلى رغم الشعور ببعض التفاؤل، يستمر للأسف الفقر والتخلف الإنمائي ويتفاقم في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، ومن بينها غينيا - بيساو. والبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً بينها، لا تزال مهمشة في الاقتصاد العالمي ولا تزال ضحايا للفقر المدقع الذي يتمثل سببه الرئيسي في تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وانعدام الموارد البشرية المنتجة، وضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ومشاكل الديون، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأيضاً الصراعات المسلحة على نحوٍ بَيِّن.

وذلك الاتجاه يتناقض مع المبادئ المنصوص عليها في إعلان الألفية ومع المسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي بأسره تجاه احترام مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف، فضلاً عن كفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب الكوكب.

وتحقيق المصالحة الوطنية، والبرامج المتعددة السنوات لتحقيق الاستقرار والنمو والتضامن الموضوعة في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا، وبرامج تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإعادة انخراطهم الاجتماعي، ومكافحة الفقر، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبرامج أخرى هي أمثلة واضحة على إرادة الحكومة والتزامها بإيجاد واقع جديد للمجتمع وبرنامج عمل جديد يرمي إلى إحداث تغيير في ذلك المجتمع. ورئيس الجمهورية، السيد كومبا يالا، هو الوجه والضامن الرئيسي لتلك البرامج بفضل المسؤولية المكرسة التي ألقاها على عاتقه الناحيون في غينيا - بيساو بوصفه المسؤول الأعلى.

وبرنامج العمل لا يتطلب جهوداً داخلية فحسب، وإنما يتطلب جهوداً خارجية أيضاً. لهذا، تعمل الحكومة على تعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. ورغم جميع الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو، فهي لا تزال في حاجة إلى المساعدة القيمة من شركائها في التنمية ومن المجتمع الدولي بغية مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة الماثلة أمامها. وفي ذلك الصدد، ناشد المجتمع الدولي أن يعزز المساعدة التي يقدمها إلى غينيا - بيساو، وأن ينبه المانحين إلى أهمية المشاركة النشطة في المائدة المستديرة التي ستعقد في العام المقبل بشأن تقديم المساعدة إلى بلادي.

والاحتفال هذا العام بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وبالسنة الدولية للتعبئة من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي يصادف الذكرى السنوية الثالثة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشكل مدعاة لشعور حكومتي بالارتياح. وهذا ينعكس في إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن حقوق الإنسان، تعنى

ونحن نناشد المجتمع الدولي بأسره، وناشد خصوصا شركاءنا في التنمية، دعم المبادرة التي تتضمن انطلاق عجلة اقتصاداتنا من جديد وتخفيض الديون ومكافحة الإيدز.

والمؤسف أن استجابة شركائنا في التنمية لم تكن دوما في مستوى التضحية التي تحملناها أو في مستوى أبعاد المشاكل التي تم تحديدها. وهذا ينم عن تناقض. وما ينم عن تناقض أيضا هو أن القرارات التي تتخذها مؤتمرات دولية رئيسية لا تنعكس في شكل تدابير عملية محددة لتنفيذ تلك القرارات.

ويتمثل التحدي الجماعي الجديد في إلقاء الضوء على صورة عالم تسوده المساواة والكرامة والإنصاف والتضامن الدولي، تترجم كلها إلى تعاون اقتصادي واجتماعي وتكيف اجتماعي أصيل على أن يكون الإنسان محور ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد توماس هندريك إيلفيس، وزير الشؤون الخارجية في استونيا.

السيد إيلفيس (استونيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، أن أهنيئ الأمين العام كوفي عنان وجميع زملائي على منحهم جائزة نوبل للسلام. وما من شك في أن عالمنا، بدون الأمم المتحدة، سيكون عالما أقل أمنا، وسيكون هناك عدد أقل من الفرص لتسوية الصراعات. كما أود أن أشيد بالجهود التي بُذلت خلال السنوات القليلة الماضية لإصلاح هذه المنظمة حتى تتمكن من التصدي للتحديات الجديدة التي يتعين عليها مواجهتها بطريقة أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، أرجو أن تسمحوا لي، سيدي، بأن أهنيئكم على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وبغية التغلب على هذه الحالة، يتحتم كفالة اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، والتصدي لتهميش تلك البلدان، وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة والمتسارعة والمعمرة، فضلا عن القضاء على الفقر وعدم المساواة والبؤس. وفي ذلك السياق، سُررنا للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي انعقد في بروكسل في أيار/مايو من هذا العام. ونحن على ثقة بأن النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المزمع عقده في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢ ستترجم إلى أفعال محددة يمكنها أن تعكس مسار تلك الاتجاهات السلبية.

إن أطر التعاون تشمل اتفاقية لومي التي أبرمها الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ؛ ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية؛ وقانون الولايات المتحدة المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا؛ وقرار جنوى الذي اتخذته مجموعة الثمانية بشأن إنشاء صندوق لمكافحة الأمراض المعدية والإيدز في القارة الأفريقية. ونحن نتطلع إلى مؤتمر القمة المقبل الذي ستعقده مجموعة الثمانية بشأن المشاكل الأفريقية.

وبسبب الحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها أفريقيا خصوصا، فهي ما زالت تبحث عن حلول واقعية للقارة، وتثبت بوضوح أنها عازمة على تحسين اقتصادات بلدان القارة. وإلى جانب برامج التكيف الهيكلي وبرامج التنمية الأخرى المعتمدة للقارة، فإن المبادرة الأفريقية الجديدة الناجمة عن دمج الخطط التي قدمها رئيس دولتي السنغال وجنوب أفريقيا، قد جاءت في الوقت المناسب. فهي خطة أفريقية للأفارقة، توفر فرصة تاريخية للبلدان المتقدمة النمو كي تقيم صداقة حقيقية تركز على المنفعة المتبادلة. والمبادرة التي اعتمدت بالإجماع في آخر مؤتمر قمة عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، ينبغي تنفيذها بأسرع ما يمكن.

الإرهابية. وقمنا بتكثيف الرقابة على حدودنا الدولية والتعاون بين هيئات الشرطة.

وقد ثبت حاليا أن العديد من البرامج التي سبق اعتمادها مفيد للغاية في الكفاح ضد الإرهاب. وقد أعطت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال على سبيل المثال، تقديرا عاليا لتشريع استونيا المتعلق بمناهضة غسل الأموال. وأظهرت عملية لمراجعة الحسابات أجريت مؤخرا أن المصارف الاستونية ليس لديها أي علاقات تعاقدية مع أي منظمة أو فرد يُدعى بارتباطهما مع الإرهاب الدولي.

ويسرني أن أعلن أن الجو السياسي الدولي في المنطقة القريبة المجاورة لإستونيا، أي منطقة بحر البلطيق، جو سلمي وهو يفضي إلى تنمية مستقرة وتعاون قائم على حسن الجوار. وحتى الآن، نادرا ما اضطر الإستونيون للتصدي للنتائج المباشرة للإرهاب. إلا أن الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في هذا الخريف كانت موجهة مباشرة إلى السلم والاستقرار الدوليين. وهذا يعني أننا نشعر الآن شعورا قويا بالخطر الذي يواجهنا جميعا. وهذا ما يضع الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية، في مركز الكفاح المستمر.

إن عملية الإصلاح التي شُرع بها خلال السنوات القليلة الماضية لإعادة تنظيم الأمم المتحدة وإصلاحها تلائم معالجة المشاكل الحالية كذلك. بيد أنه يجب علينا الآن أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هناك أي طريقة للتعجيل بهذه الإصلاحات وتكثيفها، حتى نعالج الحالة الملحة السائدة بطريقة أفضل. وفي حالتنا الجديدة، أود أن أقدم ثلاثة مبادئ مثبتة ولا تزال تحتفظ بحيويتها ولا تنطبق بوجه خاص على الأمم المتحدة فحسب، وإنما على الجوانب الأخرى للتعاون الدولي كذلك.

لقد بات من الواضح بعد الاعتداءات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر، أنه عندما نواجه جميعا بخطر مشترك، فإن كثيرا من المنازعات والاختلافات القائمة تصبح قليلة الأهمية. وقد أدانت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعمال الإرهابية. ومما يتسم بأهمية قصوى، أن نحافظ على تلك الوحدة وأن نقوم بتعزيزها باستمرار بأعمال ملموسة. ويمثل الإرهاب التحدي الأقصى لقيمنا المشتركة، أما الكفاح ضد ذلك الخطر فإنه لا يزال في بدايته.

إن تدمير الشبكات الإرهابية والقضاء عليها مهمة تستغرق وقتا طويلا، وليس لها حل فوري. بيد أن الأمم المتحدة لديها تدابير فعالة للكفاح ضد الإرهاب ألا وهي: الاتفاقيات الدولية التي اعتمدها الأمم المتحدة على مر السنين والجزاءات التي يمكن تطبيقها لإعاقة الأنشطة الإرهابية. ويعتبر التصديق على هذه الاتفاقيات وإنفاذ هذه الجزاءات من جانب كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في هذه المرحلة، من الواجبات الهامة حقا التي يتعين على جميع الأعضاء القيام بها. ويسرني أن أتمكن من تأكيد أن استونيا قد سبق لها أن صادقت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المناسبة أو هي في وسط الإجراءات البرلمانية للتصديق عليها. وقد اتخذت استونيا جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقامت استونيا بتحسين وتكثيف التعاون وتبادل المعلومات مع جيرانها وشرائها. وأعربنا عن تضامننا مع الولايات المتحدة في كفاحها ضد الإرهاب وتأيدنا لها بدون تحفظ. وأعلننا عن تأييدنا للوثيقة الختامية وخطة العمل الصادرتين عن مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي لمناهضة الإرهاب المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر. كما قمنا مع جارتينا لاتفيا وليتوانيا بوضع تدابير مشتركة لمنع إمكانية وقوع اعتداءات إرهابية وتطبيق طرائق منسقة إذا أصبحنا ضحية للأنشطة

في العالم تحتاج حاجة ماسة إلى مساعدته، بينما بالنسبة لإستونيا، لم يعد وجود بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمرا جوهريا. وبعبارة أخرى، فإن الإبقاء على التمثيل سيكون انعداما للشعور بالمسؤولية من جانبنا، نظرا لأنه سيستعمل موارد تمس إليها الحاجة في أماكن أخرى. وهذا يعني أن تعاون إستونيا مع الأمم المتحدة ووكالاتها قد سجل تقدما نوعيا إلى مستوى أعلى. وقد تجلّى ذلك بكل وضوح في وضع مشروع مبنى الأمم المتحدة في إستونيا. وتتحجج النية إلى جمع تمثيل مختلف وكالات الأمم المتحدة تحت سقف واحد. ويشهد على أن الأمم المتحدة أصبحت تحظى بالاهتمام في أعين الجمهور الإستوني، جملة أمور منها، أن الرابطة الإستونية للأمم المتحدة ما فتئت تزيد من أنشطتها باستمرار.

ومن الواضح أن إستونيا قد ارتقت خلال السنوات القليلة الماضية من مستفيد من المعونة إلى مقدم لها. وأكدت هذا التحول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أدرجت إستونيا في حوليتها لعام ٢٠٠٠ لأول مرة باعتبارها من الدول المانحة. ولذلك، فإن من الواضح أن بإمكان الذين ساعدوا إستونيا أثناء مرحلة الانتقال التي أُنجِزت الآن أن يروا أن معونتهم قد أثرت. وإننا بدورنا راغبون في تشاطر الخبرة التي اكتسبناها خلال السنوات العشر الماضية. وسبق أن قمنا في الواقع ببذل جهود تعاونية من هذا النوع مع العديد من البلدان.

ولقد تكلمت سابقا عن الالتزام الذي يقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء بتقييم الطريقة التي يمكنها أن تساعد الأمم المتحدة في مساعدتها بأفضل طريقة ممكنة. وتتسم الجهود الجارية حاليا لزيادة فعالية المنظمة ككل بأهمية مساوية. وفي ضوء ذلك، أود أن أؤكد أمرين وهما: إصلاح مجلس الأمن وتقرير الإبراهيمي بشأن تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولا، يجب علينا مرة أخرى أن نسأل أنفسنا عن كيفية تمكّن كل منا على وجه التحديد من تقديم مساهمة مفيدة. وثانيا، ما الذي يمكننا عمله لزيادة كفاءة المنظمة؟ وثالثا، أود أن أؤكد على مبدأ الانفتاح.

قبل كل شيء، فنعالج المسألة المتعلقة بالمساهمة الفردية لكل عضو من الأعضاء. فالأمم المتحدة تجمع بين الدول الأعضاء التي تمتلك نطاقا واسعا من الموارد والقدرات. إلا أن الاحتياطيات والقدرات التي تمتلكها حتى أنجح الدول لها حدود. ولذلك، فمن الطبيعي أن تعتمد كل دولة من الدول الأعضاء بكل عناية إلى تقييم الأسلوب الذي يمكنها من أن تصبح أنفع ما تكون. ومن المهم بالنسبة للدول الأعضاء بالدرجة نفسها، أن تجري تقييما واقعيما لمستوى التنمية الذي بلغته، وأن تمتنع عند الاقتضاء، عن قبول المعونة لصالح من هم في أمس الحاجة إليها.

هذا هو الجانب الآخر من التنمية. وعندما ينحو المراء من الفقر والتخلف، فإنه ينبغي أيضا أن ينمو ويصبح أكثر مسؤولية ويعترف بأن الالتزامات تزيد مع ارتفاع مستويات العيش. وقد قررت إستونيا في العام الماضي على سبيل المثال، أن تتخلى عن حقها في أن تحفض إسهامها في ميزانية حفظ السلام. إن تخلي إستونيا، عن الحق في هذا التخفيض لم يكن أمرا سهلا - فقد كان قرارا يستند إلى إدراك الحكومة أننا، بما حققناه من تنمية سريعة، اكتسبنا مسؤوليات جديدة. وقد اكتشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيرا أن إستونيا تطورت إلى الحد الذي أمكن معه للبرنامج الإنمائي إنهاء الأنشطة التي تضطلع بها بعثته في إستونيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ونحن بطبيعة الحال نفتقد العمل جنبا إلى جنب مع وكالة تعاونية مفيدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممثل في إستونيا. ومع ذلك، فإننا ندرك جيدا أن هناك مناطق عدة

وترى استونيا أن ذلك ينطوي على مفارقة تاريخية، إن لم يكن فكرة خاطئة. إن المتكفلين بتثبيت الاستقرار في العالم وأعظم المساهمين فيه قد تغيروا تغيراً أساسياً خلال نصف قرن. ويجب ألا نخشى من إجراء مناقشة حول ما إذا كان التبرير الأدبي والقانوني لعضوية مجلس الأمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا يزال مناسباً فيما بعد فترة الحرب الباردة، أو في فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر هذه. ولا يوجد ما يؤكد ضرورة إثارة هذا السؤال من جديد أكثر من التحدي الذي نواجهه حالياً.

والاشتراك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جزء لا يتجزأ من سياسة الأمن الوطني التي تتبعها استونيا. ولذلك، ندعم دعماً كاملاً المساعي التي حددها بصفة عامة تقرير الإبراهيمي فيما يتعلق بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتوافق استونيا تماماً على النهج الشامل الطويل الأمد الذي يتخذه التقرير إزاء منع الصراعات وحلها. ورغم أننا كثيراً ما نتكلم عن ضرورة الحد من المصروفات، فمن الواضح في هذه الحالة أننا لكي نزيد الكفاءة، يجب أن نهئئ الوسائل لزيادة ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما ذكرت آنفاً، يسرنا أن نذكر أننا نسهم في الجهود التي ترمي إلى زيادة المبالغ المخصصة لهذه المصروفات.

وأود أن أنتقل إلى موضوعي الثالث، وهو الانفتاح. الانفتاح والشفافية من الأمور الأساسية لعدة أسباب. فالهجمات الإرهابية موجهة ضد الروابط الشخصية اليومية وضد وسائل الاتصال الاعتيادية التي نستخدمها يومياً، مثل النظام البريدي والسفر جواً. ولهذا، ينبغي لنا أن نبذل جهوداً متضافرة لكي نضمن أن التهديد بالإرهاب لن يعوق حركة الأفراد أو الأفكار. إن الإرهاب يزداد بصفة أساسية نتيجة للمعلومات المضللة والمفاهيم الخاطئة وعدم توصيل المعلومات. وهنا أيضاً يكون الانفتاح هاماً، فمن الأساسي

ويجب علينا أن نكفل ألا تقع الجهود التي نبذلها لحل المشاكل العاجلة التي تواجهنا في شرك العيوب التي يعاني منها هيكل نظام عمل مجلس الأمن. وإننا جميعاً نعلم جيداً أن هذه العيوب واضحة جداً وبالتالي فإن هدفنا المشترك واضح جداً وهو: زيادة الصبغة التمثيلية لمجلس الأمن وشفافيته وكفاءته. وإن المناقشات المفعمة بالحيوية والتحول إلى مزيد من الانفتاح في أعمال مجلس الأمن يبعثان فينا الأمل. وقد أعربنا عن تأييدنا للجهود الجبارة التي بذلها السيد هاري هولكير، الرئيس السابق للجمعية العامة، لتكثيف الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل الذي يتناول الإصلاح. ونحن نتشاطر الرأي القائل إن الوقت قد حان للانتقال من المناقشات إلى مرحلة المفاوضات.

وتؤيد إستونيا توسيع مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، كما تؤيد إصلاح عملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن. وكان حق النقض في سياق المواجهة التي اتسمت بها الحرب الباردة، وسيلة لحماية مصالح الدول العظمى. وقد تم تجنبه حتى في ذلك الوقت، وكان استخدام حق النقض على نحو متسرع يؤدي إلى إدانة المجتمع الدولي. بيد أن الشعور بالثقة فيما بين أعضاء مجلس الأمن حالياً قد ازداد إلى حد كبير، وسيكون تحديد نطاق استعمال حق النقض انعكاساً مناسباً لهذا التحسن في الجو.

وتكوين المجلس الذي لا يزال يعكس علاقات السلطة التي كانت قائمة عام ١٩٤٥، هو مسألة أخرى تقتضي حلاً لها. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة في تلك السنة وحتى عشر سنوات خلت، لم تتح لشعب بلدي سوى لمحات نادرة عما كان يجري في الأمم المتحدة من خلال شقوق الستار الحديدي. وعندما حصلنا على استقلالنا في نهاية المطاف عام ١٩٩١، خرجنا إلى الساحة الدولية لنرى أن مجلس الأمن، بالحكم على تكوينه، لا يزال متوقفاً عند سنة ١٩٤٥.

قدما. فما حدث لم يسفر إلا عن تقوية عزمنا وشعورنا بالاتحاد. ويجب ألا نهمل أو نغفل أيا من المشاريع المشتركة التي بدأت قبل ١١ أيلول/سبتمبر. ففي كثير من بقاع العالم، لم يتغير شيء بالنسبة لمن يعانون من الفقر والجوع والاضطهاد. وإذا أفكر في مشاريعنا بالنسبة للمستقبل، يسرني بصفة خاصة أن دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي تأجلت بسبب الهجمات الإرهابية، ستعقد مع ذلك، في أيار/مايو من العام القادم. وهدف هذه الدورة الاستثنائية القادمة، وهو تهيئة ظروف وفرص أفضل للأطفال في كل مكان، تظل تحظى بالأهمية القصوى لدينا. وهذا النوع بعينه من المبادرات التي تسعى إلى تحقيق مستقبل أفضل للبشرية هو السبب في حصول منظمة الأمم المتحدة على جائزة نوبل للسلام.

ختاما، أود أن أعرب عن تعازي الشخصية وتعازي جميع الاستونيين لأسر من لقوا حتفهم في مأساة الحادثة الجوية التي وقعت في حي كويتز قبل أيام قليلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيتر تشخيدزه، رئيس وفد جورجيا.

السيد تشخيدزه (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وهو منصب يتطلب البراعة. وفي انتخابكم اعتراف لائق بالدور الذي تضطلع به كوريا في المجتمع الدولي وبخيرتكم الواسعة وقيادتكم السديدة.

وأود كذلك أن أقدم بتهانتي للسيد كوفي عنان وللأمم المتحدة على نيلهما جائزة نوبل للسلام بجدارة. وسيكون ذلك مصدرا إضافيا للإلهام بالنسبة له في فترة ولايته الثانية كأمين عام وجميع الحاضرين هنا.

أن تصل نوايانا وأفكارنا إلى من يؤيدوننا مثلما يجب أن تصل إلى من يشكون فينا أيضا.

والانفتاح أساسي أيضا في الحالات التقليدية على نحو أكبر، وعلى سبيل المثال في العملية التقليدية لصنع القرار السياسي، سواء في الساحة الدولية أو الداخلية. وهنا، يمكن أن تتشاطر استونيا تجاربها في مجال تكنولوجيا المعلومات. ففي العام الماضي، بدأت حكومة استونيا تبث جلسات مجلس الوزراء بطريقة الكترونية. فتتحرك الآن جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة من خلال قنوات الكترونية - عبر شبكة الإنترنت. وفضلا عن التعجيل بعملية صنع القرار وتحقيق وفورات نقدية، تصبح المعلومات الآن متاحة لعامة الجمهور من خلال شبكة الإنترنت، على نحو أوسع بكثير وأكثر كفاءة. ويتنفع أهالي استونيا أكثر فأكثر بالفرص التي يتيحها القطاع العام - أي خدمات مكتب الإيرادات والحكومات المحلية والوكالات الاتحادية - من خلال شبكة الإنترنت. والحكومة الآن موصولة بجميع المدارس الحكومية في استونيا بشبكة الإنترنت. وتعتزم الحكومة أيضا وضع جميع المكتبات العامة على شبكة الإنترنت. وفي الصيف الماضي، بدأ مكتب مستشار الدولة في استونيا مشروعاً جديداً فريداً بافتتاح موقع ديمقراطي مباشر على الإنترنت يدعى "اليوم أقرر". ويسمح هذا الموقع للجميع بعرض الأفكار والمبادرات والمقترحات، فضلا عن التعليق على التشريعات المقترحة. وتحال الأفكار الجديدة التي يقترحها مستخدمو هذا الموقع إلى المكاتب والوكالات الحكومية المختصة لكي تتخذ إجراءات بشأنها. وقد يهتم كثيرون منكم بالتعرف على المزيد مما يتعلق بالمبادرات التي ذكرتها، وسيكون من دواعي سرورنا العظيم أن نشاطرهم تجاربنا.

أخيرا، أود أن أؤكد أن الأحداث الخطيرة التي أثرت علينا جميعا في الأشهر القليلة الماضية لن تمنعنا من التحرك

ويحدونا الأمل أن يصبح تقرير الأمين العام المعنون "الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" (A/56/326) مرشدا للحكومات في جميع أنحاء العالم.

إن تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال تسوية الصراعات أمر جوهري بالنسبة لإقامة نظام عالمي يستند على القيم والمبادئ المشتركة. ومن الواضح أن النظام العالمي السائد في القرن الحادي والعشرين يتعارض مع انتشار الانتهاكات لحقوق الإنسان مما قد يؤدي إلى زعزعة النظام الدولي.

وينبغي أن تشمل الإصلاحات أيضا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤيد جورجيا التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية آليات الأمم المتحدة الوقائية. وفي نفس السياق، ينبغي أن يكون النشر السريع لوحدة حفظ السلام أكثر تماسكا ومنهجية حتى يتسنى إخماد الصراعات في مراحلها الأولى. ويحتاج البدء في عملية حفظ السلام أو تغيير ولايتها إلى موافقة الأطراف المشاركة كافة. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن هذا النهج يقتضي إعادة النظر. فقضية السلم ينبغي أن تكون لها مكانة في سلم أولويات الأمم المتحدة أعلى من موافقة أي طرف مشترك في الصراع.

وكما ذكر الأمين العام،

"لا بد أن يكون المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد للمشاركة سياسيا، وعسكريا إذا اقتضى الأمر، في احتواء التهديد وتسوية الصراع الذي خرج من نطاق السيطرة تسوية سياسية نهائية. ويقتضي ذلك، في المقام الأول، استعدادا أكبر للتدخل من أجل منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

ولا يقل الصراع الداخلي الناتج عن النزعة الانفصالية خطورة على الأمن الدولي عن المجاهدة التي اتسمت

تواكب الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة أحداثا مثيرة بالنسبة لتطور الجنس البشري. وأود، باسم جورجيا حكومة وشعبا، أن أعرب مرة أخرى عن خالص تعازي وتعاطفي للشعب الأمريكي بالنسبة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر الفاجعة.

إن التهديدات المشؤومة التي تكلمنا عنها مدة طويلة قد تحققت. وجورجيا، وهي بلد عانى معاناة شديدة طويلة العقد الماضي من مختلف مظاهر الإرهاب، تشارك مشاركة فعالة في الحملة المناهضة للإرهاب. وقد حان وقت زيادة التعاون بين جميع الدول والشعوب حسنة النية في هذه الحرب التي نخوضها ضد الإرهاب.

ولا أشير إلى التعاون في المجال العسكري فقط. فالتغلب على هذا الشر يتطلب تعاونا وثيقا في مجالات التنمية وحماية حقوق الإنسان واستئصال الفقر ومجالات أخرى كثيرة. وواقع اليوم درس للجنس البشري في عواقب وثن الالمبالاة وغياب الاهتمام بما يحدث في جميع أنحاء العالم.

ولا شك في أن الأمم المتحدة منظمة فريدة، حيث يمكننا، نحن الدول الأعضاء فيها، أن نرسم استراتيجيات مشتركة لمكافحة كثير من العلل والمشاكل المعاصرة. وتدخل الاستراتيجيات وخطط العمل هذه في مختلف قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها وإعلاناتها.

وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إنجاز ضخم في هذا المجال. فهو تعهد فعلي من جانب الأمم المتحدة بالكفاح المشترك ضد التحديات المتعددة التي نواجهها اليوم. ومن الضروري لجورجيا وشعبها ولجميع شعوب العالم الحصول على برهان واضح، دون مزيد من التأخير، على الاستعداد لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في الإعلان.

بحيث لا يمكن أن نضحي بها على مذبح الأطماع السياسية والتجارية لجماعة واحدة.

لقد آن أوان إبداء رد فعل مناسب للتطهير العرقي الجاري في أبخازيا، جورجيا. فقد قام الانفصاليون، بمساعدة قوى خارجية، بطرد ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من محال إقامتهم. وما زال الحق الثابت لشعب في العيش في وطنه يبداس بالأقدام على نحو سافر.

وقد أعربت جورجيا في مناسبات عديدة عن قلقها الشديد إزاء وجود مناطق غير خاضعة للرقابة داخل الدولة ذات السيادة، تحكمها نظم انفصالية على أساس الأمر الواقع. إن تشجيع هذه النظم غير مقبول على الإطلاق ومحفوف بعواقب وخيمة. وتشكل مأساة طائفة الأمم المتحدة الهليكوبتر التي أسقطت فوق أبخازيا، جورجيا أحد الأمثلة التي تبعث على الحزن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أعرب عن مؤاساتنا القلبية لأسر الضحايا، الذين دفعوا أعلى ثمن نظير دفاعهم عن مبادئ الأمم المتحدة النبيلة.

وأود أن أستخدم هذه المنصة الهامة لكي أستعري انتباه الجمعية إلى الخطر الذي ينطوي عليه الاستفزاز الواسع النطاق الذي تواجهه جورجيا حالياً. وأنا أشير إلى انتهاك المجال الجوي لجورجيا وقصف أراضيها بالقنابل. وقد حدثت مثل هذه الهجمات من قبل أيضاً، ولكن لم يظهر في الأفق أي رد فعل كاف على الرغم من احتجاجاتنا. وتنتظر جورجيا إلى هذه الأعمال بوصفها انتهاكا لسيادتنا ومحاولة من جانب بعض القوى لتخريب عملية السلام.

ويحدث كل ذلك في وقت تعبئ فيه الولايات المتحدة إلى جانب المجتمع الدولي قواهما في مواجهة أكثر أعداء البشرية شراً: أي الإرهاب الدولي. وقد حددت جورجيا بوضوح موقعها في هذا الكفاح، وأعرب الرئيس

بها فترة الحرب الباردة أو الصراعات ذات الطابع الدولي. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة بعد إصلاحها أكثر صلابة وحزماً فيما يتعلق باستعمال التدابير الإلزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتشارك جورجيا تماماً في الرأي بأن هناك ضرورة لتحسين نظام الأمم المتحدة للرد السريع. ونؤيد إنشاء قوة للانتشار السريع تابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب، إذ قد تسهم الاستعانة بها في المراحل الأولى من عمليات حفظ السلام في اتقاء كثير من الصراعات.

وأود أن أنوه على الأخص بالعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الهياكل التي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة في جورجيا. فالمساعدات التي تقدمها متعددة الأوجه وتسهم إسهاماً كبيراً بصفة خاصة في عملية تحول جورجيا نحو الديمقراطية. إلا أن هناك حاجة أيضاً إلى برنامج جديد للتعاون.

وأود أن أبرز المبادرة المشتركة بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي المتعلقة بإنشاء برنامج للقضاء على الفقر. وتعد جورجيا أحد أنشط المشاركين في هذا البرنامج. وثمة جانب هام للجهود الذي تبذله يتعلق بإعداد برنامج لتشغيل المشردين داخلياً في الأعمال التجارية الصغيرة. وكل هذه العمليات تتم في ظل ظروف صعبة للغاية وفي بيئة حافلة بالعديد من المشاكل.

وأثناء العامين الماضيين عرقلت آفاق التنمية السريعة في جورجيا بفعل انعدام التقدم في عملية السلام في أبخازيا، جورجيا. وقد آن الأوان لإنهاء المعاناة الروحية والمادية لشعب جورجيا، وللأبخاز وغيرهم من الجنسيات الأخرى الذين أجبروا على ترك ديارهم وأراضيهم بسبب مأساة الحرب. والأهم من ذلك، ألا تغرس البغضاء والعداء في نفوس الأجيال المقبلة. إن قيمة السلم في المنطقة رفيعة للغاية

إلى البدء في مناقشتها. كما نتطلع إلى القيام بمشاريع ذات نفع للجميع وإلى الحفاظ على طابع الشعب الأبخازي المتفرد. يلزمنا إقامة علاقات عمل ودية ومنصفة في الوقت ذاته مع روسيا. فروسيا بلد ترتبط به منذ قرون بروابط الثقافة والصداقة. ولا نملك سوى التقدير لدورها الخاص بوصفها الدولة القائدة على الصعيد الإقليمي، وعضواً في الائتلاف الدولي المناهض للإرهاب، وعضواً دائماً في مجلس الأمن، وميسراً لعملية السلام في أبخازيا، بجورجيا. وننتظر أن يستخدم هذا كله لتحقيق مصالح شعب جورجيا بأكمله على خير وجه. أما استمرار سوء التفاهم والمواجهة فأمر غير مقبول.

ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لإنهاء استغلال بعض البلدان للنظم الانفصالية كطريقة للضغط على الدول المجاورة.

ونؤيد إجراء الحوار بين الحضارات بوصفه وسيلة لتحسين التفاهم بين جميع شعوب العالم. ويشرفنا أن نستضيف منتدى مكرساً لهذه المسألة. ولأن جورجيا بلد يقع في مفترق طرق أوروبا وآسيا، فإنها مكان ملائم لعقد مثل هذا الاجتماع لما تتمتع به من ثقافة عريقة متعددة الأوجه.

ختاماً، لعلني أشدد مرة ثانية على وجوب أن يحدد الحوار والتعاون مصير البشرية. ويلزمنا تحقيقاً لهذا الغرض أمم متحدة تتمتع بقدرات واسعة ومتسقة ومتسمة بالإصرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة. وقبل أن أبدي ملاحظاتي الختامية، سأعطي الكلمة للممثلين الذين يودون ممارسة حق الرد.

شفرناده مرارا عن استعدادة للتعاون. ولكن من غير المقبول أن تستخدم بعض الدول هذه القضية النبيلة، قضية مكافحة الإرهاب، كقناع لفرض نفوذها من جديد في سياق ما بعد الحقبة السوفياتية.

وتكرر حكومة جورجيا التأكيد على التزامها بالتسوية السلمية في أبخازيا، جورجيا. وفي اعتقادنا أن استعمال القوة يتعارض مع مصالحنا السياسية، خاصة مصالح سكاننا المتعددي الأعراق، بما فيهم الأبخازيين. وفي نفس الوقت، أصبح من الصعب على حكومة جورجيا على نحو متزايد ردع أولئك الذين فقدوا إيمانهم بالتوصل إلى حل سلمي للصراع عن استخدام وسائل أخرى.

وإننا نعرض برنامجاً خاصاً لحل مشكلة الصراع في أبخازيا، بجورجيا، على جميع شركائنا السياسيين ومجلس الأمن والهيئات الأوروبية. وينبغي أن ينفذ هذا البرنامج دون تأخير، بغض النظر عن التغيرات التي يمكن أن يخضع لها أو الحلول التوفيقية التي قد يتطلبها من جانب الأطراف المشاركة حتى يمكن الوصول إلى اتفاق وتنفيذ البرنامج.

على مدى عامين تم الإبقاء على الوثيقة المتعلقة بتوزيع الصلاحيات الدستورية بين تبليسي وسوكوفي، والتي أعدها الممثل الخاص للأمين العام، حبيسة مجموعة أصدقاء الأمين العام لجورجيا. وينبغي أن تشكل هذه الوثيقة الأساس لمفاوضات هادئة تتعلق بنطاق الاستقلال الذاتي لأبخازيا.

وحكومة جورجيا على استعداد لمنح أبخازيا أوسع شكل من أشكال الاستقلال الذاتي الذي يمارس حالياً في العالم. وثمة حاجة إلى تقديم دعم دولي كبير لاستعادة الثقة بين الطرفين، على نحو ما هو موضح في الإعلان الصادر عن اجتماع بالطة الذي عقد بمساعدة الشقيقة أوكرانيا.

واسمحوا لي أنؤكد من جديد أننا نعلق أهمية كبرى على استراتيجية التعمير الاقتصادي للمنطقة، ونتشوق

يومية على السكان فقتلت وأصاب العديدين من الطلبة والمدرسين والمارة الأبرياء.

وتواصل رواندا محاولتها خداع المجتمع الدولي تحت ستار الشواغل الأمنية المزعومة الناجمة عن أنشطة يقوم بها مواطنون روانديون هم إما جزء من الجيش النظامي السابق أو أعضاء في ميليشيات الإنتراهاموي، التي تثير ذكراها حزناً شديداً.

وينبغي أن نبين السبب الحقيقي في مختلف الغزوات التي قامت بها رواندا طيلة أكثر من أربع سنوات. وقد نتج عن تلك الغزوات جميعها مذابح غاشمة واسعة النطاق للرجال والنساء والأطفال. ولم نعد نحصى عدد عمليات القتل والإعدام بدون محاكمة، وحالات طرد جماعات سكانية بأسرها، وأخذ الرهائن، والاعتصاب المنظم، ووأد النساء، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والنشر الإجرامي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن عمد. وأكتفي بهذا القدر.

لقد أصبح الرعب شعوراً مألوفاً لدى أهل بلدي بسبب إرادة الرجل الذي أشرت له وحده وجهاز الأكازو الذي يتبعه. فالسيد بول كاغامي هو العائق الوحيد الذي يعترض عودة السلام إلى ربوع منطقة البحيرات الكبرى. ونستطيع أن نكرر أن الكراهية التي يحملها هذا الرجل لمعظم مواطنيه لا تسمح له بأن يرى أن الوقت قد حان منذ زمن طويل لإحلال السلام والعدل والديمقراطية وتوطيدها في منطقتنا من أجل خير شعوبنا.

وبلغ من تبجح ممثل الحكومة الملطخة أيديها بالدماء في كيغالي أنه استهان بذكاء أعضاء الجمعية العامة بمطالبته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاشتراك في عملية لارتكاب جرائم قتل للمواطنين الكونغوليين، وذلك بالمشاركة في القوة الخاصة المشتركة التابعة للتجمع

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إيتوكي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): استمعت الجمعية العامة من ممثل الحكومة الدومنية القائمة في كيغالي صباح اليوم إلى خطبة عصماء جديدة يؤسف لها. ويلزم في الواقع أن نعرف أن رواندا أصبحت برئاسة بول كاغامي الذي نصب نفسه رئيساً وجهازه الإعلامي "الأكازو" دولة عدوانية وإرهابية وخارجة على القانون. فبينما تلوح آفاق مبشرة بعودة السلام الدائم إلى منطقة البحيرات الكبرى بأسرها، وخاصة بإتمام المرحلة الثانية من فض الاشتباك بين القوات وإعادة نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبينما يوافق مجلس الأمن لتوّه على بدء المرحلة الثالثة لنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لمفهوم العمليات الذي حدده الأمين العام، إذا بالعصبة الحاكمة في رواندا تواصل التميز بتوجهها المتسم بالنكوص والهمجية.

فلا تزال رواندا البلد الوحيد الذي لم يبدأ أي نوع من سحب قواته. فقد أتمت ناميبيا سحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسحبت أنغولا بالفعل ما نسبته ٨٠ في المائة من قواتها. وبدأت أوغندا وزمبابوي عملية السحب التدريجي لبعض وحداتهما. أما رواندا فقد عززت وجودها في مقاطعتي كيفو ومانيمبا تعزيزاً كبيراً، متحدية بذلك المجتمع الدولي، حتى تواصل انتهاج سياسة الإرهاب ضد المدنيين الكونغوليين في هاتين المقاطعتين الخاضعتين للاحتلال.

وأود أن أبلغ الجمعية بأن قوات الاحتلال في مقاطعة كاساي الشرقية أطلقت وابلاً من النيران بشكل عشوائي منذ

السلطات الرواندية الذي شجبنه دون توقف هنا في الأمم المتحدة هو تقطيع أوصال أفريقيا بغية إقامة دويلات متناهية في الصغر تنتمي لأصل عرقي واحد، وتحقيق السيطرة الاقتصادية والطائفية، ووضع يدها على موارد السلع الرئيسية على طول قطاع يمتد من مقاطعة كاتانغا الشمالية الغنية بالمناجم، جنوب السودان، مخترقاً غابات مقاطعة مانيمبا، فوادي الرويزي، في مقاطعة جنوب كيفو، وشمال كيفو، والمقاطعة الشرقية. وتحتوي تلك المناطق على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية وعلى معادن استراتيجية من قبيل الذهب والماس والنفط والنيوبيام والكولتان.

ولا بد أن يكون مفهوماً جيداً أن سكاننا جميعاً قد عانوا أكثر مما ينبغي من هذه الحرب الهوجاء الطائشة. ويتطلع شعبنا بأسره إلى إقرار سلام يتيح له تجديد علاقات الصداقة والثقة والتعايش السلمي التي كان ينعم بها من قبل.

والأمم المتحدة وأفريقيا تعرضان، من خلال اتفاق لوساكا، طريقاً ممكناً للخروج من هذه الحرب العدوانية. ويجب أن ننجح على المسار السياسي، عن طريق الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، وكذلك على المسار العسكري من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين، والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية. وجميع الأطراف المتحاربة، باستثناء رواندا بطبيعة الحال، ملتزمة بمسار السلام. وحرى بمجتمع الأمم أن يساعد رواندا، ربما بالوسائل السلمية وربما بتطبيق جزاءات ملائمة، على المشاركة بدور أكبر في هذه العملية، حتى يمكننا جميعاً، يدا بيد، أن نستعيد السلام إلى منطقتنا التي طالت معاناتها، ونهيئ الظروف المؤاتية التي تتمكن الأجيال الحالية والمقبلة في ظلها من الازدهار.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): إن إثيوبيا ليس لديها سوى عدو استراتيجي واحد؛ وإريتريا

الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة تحرير الكونغو، التي اتخذت لنفسها مهمة تعقب جميع المعارضين للاحتلال وسحقهم.

وأود أن أذكر ممثل رواندا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٦ (٢٠٠١)، المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. فقد أدانت الفقرة ١١ من ذلك القرار إنشاء تلك القوة الخاصة في كيندو وأكدت أن نزع سلاح تلك المدينة الكونغولية ينبغي أن يتم على أساس طوعي وفي بيئة محايدة. ودعت الفقرة ١٢ '٤' من هذا القرار رواندا بصفة خاصة إلى تهئة الظروف المؤاتية للقيام طواعية بتيسير نزع سلاح الجماعات المسلحة المعنية وتسريحها وإعادةها إلى الوطن، وإعادة توطينها، وإعادة إدماجها، وذلك بضمان حماية السلامة الشخصية لأفراد تلك الجماعات، وحقوقهم المدنية، وإعادة إدماجهم اقتصادياً بوسائل منها مساعدة الجهات المانحة. ولا يمكن أن يكون الأمر أوضح من ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب إلى ممثل رواندا أن ينقل بأمانة إلى سادته طلبي نزع سلاح مدينة كيسانغاني على الفور وفقاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسحب المرتزقة الروانديين الذين يطلق عليهم الجبهة الوطنية الرواندية دون شروط. وليمارس أولئك الأشرار وطنيتهم في بلدهم.

والحقيقة أن رواندا موجودة في الكونغو لأسباب اقتصادية بحتة. ولكي تحقق رواندا أهدافها، فإنها تحاول في الوقت الراهن أن تكون اتحاداً مع المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. والواقع أن السلطات الرواندية تحلم بإمكانية ضم الجزء الشرقي من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية كوسيلة لتمكين رواندا من إبقاء جزء من سكانها خارج رواندا ذاتها، مع تأكيد تفوق إحدى الفئات العرقية في الوقت ذاته على جميع القبائل الأخرى في المنطقة. وهدف

لم يكن الاتفاق عمليا كما يجب لأن إريتريا سُمح لها، بموجب أحكامه، بعدد لا بأس به من أفراد الشرطة والمليشيات. وأقول، عرضا، إن المليشيات عبارة عن مجموعة من الفلاحين والمزارعين الذين يحملون السلاح لمجرد حماية قراهم؛ وليس من المفروض أن يكونوا مدحجين حتى آذاهم بالمركبات الآلية وجميع أنواع الأسلحة الثقيلة. وبناء على ذلك قالت إثيوبيا - وأبلغنا مجلس الأمن بذلك اليوم - إنه توجد قوات نظامية تعد بالآلاف ترابط في المنطقة الأمنية المؤقتة التي أنشئت بموجب اتفاق للفصل بين القوات. ولكن هذه القوات لم يُفصل بينها حتى اليوم، وهي تقف الآن وجها لوجه على امتداد مناطق عدة من الجبهة، لذا فإنني لا أفهم السر في أننا نسميها حتى الآن منطقة أمنية مؤقتة. ولم يكن الاتفاق عمليا كما يجب لأن الجانب الآخر الذي سُمح له بأن يبقى فيها على قوات الشرطة والمليشيات التابعة له، استخدم تلك الذريعة لجلب قواته النظامية.

وأود أن أضرب مثالا آخر، إن السياسات التعيسة التي تنتهجها قيادة تلك الدولة ما زالت تعرض شعب ذلك البلد والمنطقة بأسرها لوضع شديد الخطورة، بمواصلتها تسليح وتجنيد الأشخاص، بينما قمنا من جانبنا حتى اليوم بتسريح ما يزيد على ٦٤ ٠٠٠ جندي. والواقع إننا لم نسمع أو نشهد على الجانب الآخر أي شيء من هذا القبيل. وكل ما نعرفه هو أنهم يعززون قواتهم حتى أصبح ما يقرب من ١٠ في المائة من السكان البالغ عددهم ٣,٥ مليون نسمة تحت السلاح الآن ومستعدين للقتال. فما هو الغرض من ذلك؟ وهم بالقطع ليسوا جماعة من رجال مسلحين يقومون بتهمة صيد.

لقد تحدث وزير الخارجية عن تعرض طريق جوي مباشر يربط بين أديس أبابا وأسمرة للتدمير أو التخريب لأن إثيوبيا ترفض تشغيله. وفي وقت من الأوقات اقترحنا - وقبلت الأمم المتحدة - فكرة تقديم بدائل للطريق الجوي

ليست ذلك العدو، فالعدو الذي أشير إليه هو الفقر والتخلف. وبالتالي، فإننا نريد أن نستغل كل مواردنا، البشرية والمادية، في مكافحة الفقر. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع القيام بذلك إذا كان لنا جار لا تقدر قيادته - كما هو الحال اليوم - على التخلي عن كونه مجرد حركة لحرب العصابات، فتشرع في بناء دولة بكل ما ينطوي على ذلك من مسؤوليات. إن القيادة في إريتريا التي تغوص في أزمة داخلية خطيرة، تلجأ مرة أخرى إلى أعمال قد تؤدي بنا إلى صراع لا لزوم له. وهي تريد أن تستر على مشاكلها الداخلية بإعطائها طابعا خارجيا. ولكن إثيوبيا، فيما يعينها، مصممة على عدم إعطائها تلك الفرصة.

لقد قال وزير خارجية الحكومة الإريترية في وقت سابق إن إثيوبيا لم تمثل لاتفاق الجزائر للسلام المعقود بين البلدين. وأود أن أثير نقطة أو نقطتين فقط بخصوص اتفاق الجزائر الذي أفضى إلى وقف إطلاق النار في ذلك الصراع الذي لم يكن له أي داع. في آذار/مارس الماضي، وقعت إثيوبيا مع الأمم المتحدة على ما يطلق عليه اتفاق مركز القوات. ولكن إريتريا لم تفعل ذلك حتى هذه اللحظة التي أتكلم فيها. وقد سمحت إثيوبيا بحرية التنقل لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ولكن إريتريا لم تفعل ذلك. وآخر بيان للبعثة يؤكد هذه الحقيقة.

ويتحدثون عن أسرى الحرب، وأقول إننا في الأسبوع الماضي فقط أطلقنا سراح أعداد كبيرة من الأسرى الإريترين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويتحدثون عن المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وأقول إنها أنشئت فعلا ولكنها لم تؤد وظيفتها، ثم يلقون اللوم على إثيوبيا. وهناك مثل شائع في بعض أنحاء إثيوبيا يقول إن الأم تلام على أفعال الأب. وأنا لا أحاول هنا، بالطبع، أن أقول إننا الأم - إنه مجرد مثل. ولكن النساء والأمهات في مجتمعاتنا يلقى اللوم عليهن دائما عن أخطاء الرجال والأزواج.

من هذا وذاك أن وزير دفاعهم السابق أكد في الأسبوع الماضي أن غزوهم لإثيوبيا كان بناء على أمر من رئيس الدولة.

وهكذا، فإنني أقول إن إثيوبيا تريد السلام كما كان عهدنا من قبل، كيما نركز اهتمامنا على تخفيف حدة الفقر. وذلك بالضبط هو ما كنا نفعله قبل أن نتعرض بلادنا للغزو خلال الصراع، وهذا أيضا هو ما نفعله بعد انتهاء الصراع. والواقع أننا استطعنا أن نسجل في هذه السنة وحدها - وهذا مثال واحد فقط - نموا في ناتجنا المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٥ في المائة. والرقم الذي أعلنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن النمو الذي حققناه في نفس الفترة هو ٨ في المائة.

ونحن نريد مواصلة السير على هذا الطريق. وتأمل إثيوبيا أن يسمح لنا بأن نفعل ذلك، وأن يصغي الطرف الآخر - أي القيادة الإريتيرية إلى نصحن بأن نركز اهتمامنا على العمل لتخفيف حدة الفقر المستفحل في بلدينا، وأن نعمل لما فيه خير شعبينا ولما يخدم عملية السلام، ولا نكتفي بمجرد التشدد بالكلمات الجميلة.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة لأمارس حقي في الرد على البيان الذي ألقاه وزير الشؤون الخارجية لجمهورية تركيا، السيد اسماعيل جيم، يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والذي لم يتردد مع الأسف في الخوض مرة أخرى في تكرار العبارات الخطابية المعروفة، المليئة بالتهديدات والمزاعم الخاطئة فيما يتعلق بالحالة في قبرص. لقد أعرب السيد جيم عن الاستثناءات المعروفة للجميع لانضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى الواقع المزعوم على الجزيرة، وفسر تفسيراً خاطئاً موقف الرئيس كلاريدس فيما يتعلق بالمقترح

الذي كان مقترحا في بداية الأمر. فذلك الطريق كانت تستعمله خطوطنا الجوية عندما كان البلدان بلدا واحدا، وكان يمر فوق مدن مكتظة بالسكان. وإحدى تلك المدن، ميكيلي، قصفت بالقنابل في بداية الصراع في عام ١٩٩٨، وقتل فيها أكثر من ٥٠ تلميذا. وهذا هو السبب في أننا لا نرغب في استخدام ذلك الخط المباشر. وقد اقترحنا - وقبلت الأمم المتحدة - فكرة تحويل مسار الطيران إلى أي مكان آخر شرق أو غرب الطريق الأصلي. واقترحت الأمم المتحدة ذات مرة تحويلة كان من شأنها أن تضيف إلى رحلة الطيران أقل من دقيقتين. ولكن الطرف الآخر رفض هذه الفكرة. ونحن إذن نقول، هنا في الجمعية العامة، إن إثيوبيا ستقبل بجميع الطرق باستثناء طريق واحد؛ بينما يقولون إنهم سيرفضون جميع الطرق باستثناء طريق واحد. وأترك هذه المسألة لحكم الجمعية.

كما أشير هنا إلى مسألة أخرى، وكانت تتعلق بعدم تقديم إثيوبيا معلومات مفيدة من الناحية العملية عن حقول الألغام. وأقول إننا كنا بالفعل أول من تقدم بمعلومات عن حقول الألغام. وقدما كل ما لدينا. فما هو المطلوب زيادة على ذلك من شخص يقول "لم تعد لدينا أية معلومات أخرى؟" إننا لا نستطيع أن نعطي شيئا لا نملكه. وقد قبلت الأمم المتحدة ذلك، لأسبابها الوجيهة. ولكن الطرف الآخر في هذا الصراع المؤسف، ولأغراض دعائية طبعاً، يصبر على متابعة هذا الموضوع. ولكننا لا نملك، ولا يمكننا أن نقدم، أية معلومات أخرى عن حقول الألغام، وهذه حقيقة قبلتها الأمم المتحدة.

أخيراً، أريد فقط أن أضيف أن تلك الحرب فرضت علينا. وقد أنكروا ذلك بطبيعة الحال، إلى أن قامت منظمة الوحدة الأفريقية بتنظيم بعثة لتقصي الحقائق، وقرر مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة السابق للشؤون الأفريقية، في تقرير قدمه للكونغرس، من الذي بدأ الحرب. ولكن الأدهى

بأن الرئيس كلاريدس قد رد فوراً بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، موضحاً أن اللقاء وجهاً لوجه في نيقوسيا سيكون فكرة جيدة فور قبول الجانبين لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لإجراء محادثات. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن السيد دنكتاش رفض في ٥ أيلول/سبتمبر دعوة الأمين العام لاستئناف العملية التي كان قد تخلى عنها قبل عام مضى. وقد أعرب مجلس الأمن يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام عن خيبة أمله إزاء الرفض غير المبرر للدعوة من الجانب التركي. وقد كتب الرئيس كلاريدس إلى السيد دنكتاش بأنه لا يجوز التخلي عن مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ولا عن العملية التي يشترك فيها هو ومثله الخاص. وبعد الرد الذي تلقاه الرئيس كلاريدس من السيد دنكتاش بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي أشار فيه إلى أن هدفه ليس التخلي عن مهمة المساعي الحميدة تلك، أعرب الرئيس عن استعداده لإجراء محادثات مباشرة في وجود ممثل للأمين العام لكي يبقى الأمين العام على علم بما يدور من مناقشات وما يحرز من تقدم، ولكي يقوم الأمين العام بدوره بإبلاغ ذلك إلى مجلس الأمن. ونحن لا نعلم بعد إن كان هناك أي رد من السيد دنكتاش، ولكننا نعرب عن الأمل في أن يبدي السيد دنكتاش الإرادة السياسية الضرورية ويدخل بشكل جاد في مفاوضات بحسن نية للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص في إطار البارامترات التي حددتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): احتراماً لكرامة الجمعية العامة سأمتنع عن استخدام الأسلوب المنمق الذي استخدمه الممثل الدائم لإثيوبيا. إنني لا أنوي الانخراط في مناقشة مسائل لا علاقة لها بالبيان الذي ألقاه وزير خارجية إريتريا. وأنا هنا لست في حملة دعائية، وسأتوخى الإيجاز وأركز كلمتي على مسألتين أو ثلاث فقط، لأن معظم المسائل التي أثارها الممثل الدائم لإثيوبيا تناولتها في

المقدم من السيد دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك بشأن إجراء مفاوضات مباشرة.

وأود أن أدلي ببضعة إيضاحات. أولاً، إن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي عملية تعني الاتحاد الأوروبي وجمهورية قبرص، وأذكر السيد جيم بأن الاتحاد الأوروبي أقر بوضوح أنه لا يحق لأي طرف ثالث أن يعترض على انضمام قبرص، الذي يستند إلى الوقائع الموضوعية لحالتها. كما بينت اللجنة الأوروبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومجلس الأمن الدولي، بوضوح إنه لا توجد أية عقبة قانونية تحول دون عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي. فهذه العضوية لا تشكل اتحاداً مع دولة أخرى، وبالتالي فإنها لا تنتهك أحكام معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ كما تدعي تركيا.

ثانياً، إن الواقع المزعوم الذي أشار إليه هو الواقع الناجم عن انتهاك واضح للقانون الدولي من جانب جمهورية تركيا، بقيامها بالغزو وما أعقبه من احتلال وممارسة لسياسة التطهير العرقي ضد السكان من القبارصة اليونانيين، إلى جانب مجموعة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان المؤيدة بمستندات واضحة مما جعل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تصدر قرارها التاريخي المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١ في قضية قبرص ضد تركيا، الذي يثبت أن تركيا قد انتهكت المواد ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادتين ١ و ٢ من بروتوكولها الأول. إن هذا الواقع المزعوم، الذي يتكلم عنه السيد جيم ليس إلا الأمر الواقع الذي أوجدته تركيا في قبرص من خلال استخدامها للقوة والذي يقوم على أساس الفصل القسري بين طائفتي الجزيرة سعياً وراء أهداف انفصالية.

ثالثاً، فيما يتعلق بالرسائل التي تبودلت بين الرئيس كلاريدس والسيد دنكتاش، فإنني أود أن أبلغ الجمعية العامة

أولاً، إن هذه الخطوط الجوية البديلة، على النقيض مما زعم، ليست انحرافات غير ذات أهمية من حيث الكم. إنها انحرافات بمدى ١٠ دقائق إلى ١٥ دقيقة، و ٨ دقائق في أحد الاتجاهات. وقد قدم الوفد الإريتري هذه المعلومات إلى مجلس الأمن صباح اليوم.

ثانياً، إن ما تقترحه الحكومة الإثيوبية هي الخطوط الجوية التي اتخذتها الطائرات للهجوم على ميناء مصوع، وقتل الناس، وقصف إمدادات الكهرباء وأسمرنا نفسها، مستخدمة خطأ جويًا ضربت منه المراكز المدنية والمطار، حيث أسر أحد الطيارين، العقيد بيزابيه بطرس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت إثيوبيا مرة أخرى حق الرد. وأعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أوضحنا رأينا سلفاً. إن ما نريده هو أن نكافح الفقر. ولا نريد أن ندخل في مجادلات هنا. ولا نريد أن نشرف الطرف الآخر بذلك العمل. وإنما نريد أن نترك الأمر لكم وللجمعية العامة هنا لتحكموا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): انتهت المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وقبل الختام، أود أن أدلي ببعض التعليقات الختامية.

لقد أجريت المناقشة العامة لهذه الدورة في وضع غير عادي للغاية، ولم يسبق له نظير في تاريخ الأمم المتحدة، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وكما قلت في ملاحظاتي الافتتاحية قبل أسبوع، نظراً لخطورة الظروف، أعتقد أن هذه المناقشة العامة تحمل بالنسبة لنا جميعاً معنى خاصاً وشعوراً عالياً بالمسؤولية. وبالتالي فإن مما يسعدني ويثلج صدري بصورة خاصة أن أرى ختاماً في غاية النجاح لهذه المناقشة.

ممارسة أخرى لحق الرد. كما أنني لن أنخرط في مناقشة المشاكل الداخلية لأي بلد، لأن هذه أمور تتناولها وسائط الإعلام. وقد عرضت الصحف مواقع الإنترنت كل ما جرى في إثيوبيا خلال الأشهر الستة أو السبعة الأخيرة. والواقع إنه لا يجوز لمن كان بيته من زجاج أن يقذف بيوت الآخرين بالحجارة.

لقد استمعنا إلى مقولة مؤداها إن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أسعدتها المعلومات التي قدمتها إليها إثيوبيا فيما يتعلق بالألغام الأرضية. وسأقرأ عليكم الآن ما قاله الممثل الخاص للأمين العام في هذا الصدد رداً على سؤال وجه إليه في أحد لقاءاته:

”إننا نمارس الضغط على الجميع لإعطائنا المعلومات عن الألغام الأرضية. وقد قدمت لنا إريتريا سجلاتها عن الألغام. وقدمت لنا إثيوبيا عدة مئات من الخرائط. ونحن لم نخف أبداً حقيقة أننا ما فتئنا نقنع إثيوبيا بمواصلة التعاون معنا لتمكيننا من الحصول على جميع السجلات والخرائط والمعلومات التي لديهم حتى نعرف أين توجد هذه الألغام بحيث يتمكن الناس هناك من العيش في أمان“.

والآن، نجد أن الحكومة الإثيوبية لا تريد تقديم المعلومات اللازمة عن الألغام الأرضية لسبب بسيط، وهو أنها لا تريد أن تمكن الأشخاص الذين تشرّدوا بسبب هذا العدوان من العودة إلى قراهم ومزارعهم.

والمسائل المتعلقة بالشرطة والمليشيا والتسريح تناولها وفدي أيضاً بالأمس. والمسألة الثانية تتعلق بخط الطيران المباشر بين أديس أبابا وأسمرنا والذي طلبته بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. إذ اقترحت البعثة فتح خط جوي. ونحن قبلنا ذلك؛ ورفضته إثيوبيا. وادعت إثيوبيا أنها عرضت خطوطاً جوية بديلة.

مثل الفقر والتمييز. وأشار بعض المتكلمين أيضا إلى أن الافتقار إلى الديمقراطية والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان يمكن أن تؤدي إلى ظهور الحركات الإرهابية، بينما رأى آخرون الصلة بين أعمال الإرهاب وعدم التقدم في حل النزاعات المزمدة، خاصة فيما يتعلق بصراع الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في أنشطة مكافحة الإرهاب، عرضت عدة أفكار محددة، بما فيها فكرة إنشاء مركز لتنسيق المساعدة المقدمة إلى الدول في حل الأزمات الناتجة عن الأعمال الإرهابية.

وكانت مسألة تعريف الإرهاب أيضا موضوعا رئيسيا. وساد اتفاق عام على أن أعمال الإرهاب لا يمكن تبريرها مطلقا، بصرف النظر عن السبب أو الدافع أو المرتكب. ولكن بعض الدول أوضحت أن أي تعريف للإرهاب يجب أن يميز بين أعمال الإرهاب وممارسة الحق المشروع في تقرير المصير والدفاع ضد الاحتلال الأجنبي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الدول الأعضاء بأنني في نهاية المناقشة العامة بشأن التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي، طلبت من اللجنة السادسة أن تسارع بعملها بغية إبرام الاتفاقيات الدولية غير المبثوث فيها بشأن الإرهاب الدولي. وأود مرة أخرى أن أناشد الأطراف المعنية بممارسة المرونة وتعزيز التعاون حتى لا نفقد الزخم الذي تولد حتى الآن.

وتوافق الآراء الواسع بشأن مواجهة الإرهاب مضى جنبا إلى جنب مع الاعتراف بالحاجة إلى التعامل في نفس الوقت مع الشواغل العديدة التي كانت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة قبل ١١ أيلول/سبتمبر والتي تمثل في أغلب الأحيان أساس الصراع والتفكك الاجتماعي. وتشمل هذه الشواغل مكافحة الفقر، والتخلف الإنمائي، والتفاوت، والمرض، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وقد تشرفنا بسماع بيانات من جملة ١٨٨ متكلمًا. كان بينهم ٣١ رئيس دولة، و ١١ رئيس حكومة، و ٩ نواب رئيس الوزراء و ٩٦ وزير خارجية. وأود أن أعرب عن عميق تقديري لهم جميعا على تشريفهم هذه الجمعية بمشاركتهم وكذلك إسهامهم الفعال والبناء في المناقشة. وإني ممتن أيضا لتعاونهم في سير الجلسات بصورة فعالة في إطار ترتيبات غير عادية مثل امتداد الجلسات ساعات طويلة والوقت المحدود للبيانات.

وكانت الموضوعات التي تناولناها خلال الأسبوع الماضي ذات أهمية كبيرة وطابع عاجل، لا سيما في ضوء الوضع الدولي الراهن. وقد بدأ الأمين العام بيانه بأن قدم لنا توضيحا ممتازا لأولوياته للسنة المقبلة، بالإضافة إلى استعراض المبادئ التوجيهية الأساسية للأمم المتحدة.

وقام المتكلمون، أثناء المناقشة العامة، تقريبا بلا استثناء، بتسليط الضوء على ضرورة العمل المشترك المتضامن لمكافحة الإرهاب. ورحبت الأغلبية ببرد الأمم المتحدة السريع على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية وأعربت عن دعمها لقرار الجمعية العامة ١/٥٦، وكذلك لقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وشدد عدد من الوفود أيضا على دعمه للحملة العسكرية الجارية الآن في أفغانستان. وأعرب الكثيرون عن رأيهم في أنه ينبغي إنشاء حكومة عريضة القاعدة في مرحلة ما بعد الطالبان، تمثل كل فئات الشعب الأفغاني.

ووسط تركيز واسع على الحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة التهديدات المباشرة التي يشكلها الإرهاب، تم التسليم أيضا بأهمية الربط المباشر بين أهداف الأمم المتحدة الأوسع بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، جرى التشديد دائما على أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بإزالة الظروف التي تهيئ تربة خصبة لتفريخه

المساعدة الإنمائية الرسمية والمستويات غير المرضية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومستويات الدين التي لا يمكن تحملها.

ولقد وجد متكلمون عديدون فرصة في الاجتماع الوزاري الذي اختتم للتو في الدوحة لتناول التفاوتات في النظام التجاري الدولي. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وافقت على تسمية الجولة الجديدة من مفاوضات التجارة متعددة الأطراف جولة الدوحة الإنمائية. وأعتقد أن جولة التجارة الجديدة ستتمكن من توفير زخم قوي للنمو الاقتصادي العالمي.

وعلى نحو مماثل، تم الإعراب عن آمال كبيرة في المؤتمرين المزمع عقدهما في عام ٢٠٠٢: المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن المنتظر أن يقدم كلا المؤتمرين دعماً قوياً لتنفيذ أهداف إعلان الألفية.

كذلك انصب الاهتمام على تهديد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فلقد رحب عدد من الوفود بمنجزات دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وأشادت بالأمين العام على مبادرته بإنشاء صندوق عالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى. ولقد طولبت كل الجهات الفاعلة ذات الصلة بالإسهام في هذا الصندوق من أجل دعم البلدان النامية في حربها ضد الوباء.

وفيما يخص دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر العولمة، تم الإقرار على نطاق واسع بأن هذه التكنولوجيا توفر فرصاً جديدة لبلدان نامية عديدة، ولكن هناك في الوقت ذاته حاجة إلى جهود أكبر للتعامل مع الفجوة التكنولوجية الرقمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات

وكان هناك اتفاق واسع على أن إعلان الألفية، الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات قبل سنة، يوفر مخططاً قيماً لمعالجة القضايا العالمية وأن المجتمع الدولي يحتاج إلى المضي بسرعة في تنفيذه. وقد رحب عدد من الوفود بالخطة التفصيلية للأمين العام، لا سيما وأنها توفر مرشداً قيماً في مجال تنفيذ الإعلان.

وقد استرعى العديد من المتكلمين الانتباه إلى دور الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق للتعددية، خاصة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ومحفلاً للتعاون في السعي إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية. وقد تم التشديد على الموقع المركزي للأمم المتحدة والحاجة إلى مواصلة إصلاح المنظمة بغية تعزيزها للتعامل بنجاح مع التحديات القديمة والجديدة على السواء.

وعلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، جرى الإعراب عن القلق من أن الهبوط الاقتصادي العالمي الحالي جعل تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض الفقر أكثر صعوبة. وبالإضافة إلى استئناف النمو الاقتصادي، سيقضي الوفاء بهذا الهدف تعبئة موارد جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تم إبراز الحاجة إلى التعامل مع العولمة بشكل أكثر فعالية، بجانب أهمية إضفاء الطابع الإنساني على هذا الاتجاه، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، دور الأمم المتحدة في التعاون الدولي استجابةً للعولمة.

ولما كانت البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً، تشعر بتأثير التباطؤ الاقتصادي بشكل أكثر حدة، فإن معالجة القضايا المتعلقة بهذه المشكلة بدأت تكتسي أهمية أكبر. وتشمل هذه القضايا الضعف المستمر لإمكانات الوصول الكامل لمنتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما المنتجات الزراعية والمنسوجات؛ والحواجز التجارية الأخرى؛ والمستويات غير الكافية والمتدنية من

الرفيع التي تم إظهارها في المناقشة العامة ورعايتها. وينبغي أن نوجه عملنا القادم في الجلسات العامة واللجان الرئيسية بشكل يمكننا من التعبير عن الشواغل والآمال والطموحات التي عبرت عنها جميع الوفود خلال الأسبوع الماضي على أمثل وجه. وإني على اقتناع بأن التزامنا الجماعي سيضمن الإنجاز الناجح لهذه المهمة.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لممثلي جميع الدول الأعضاء الذين أعربوا عن التأييد لرئاستي، إلى جانب كلماتهم الرقيقة الموجهة إلى بلدي.

أخيرا وليس آخرا، أود مرة أخرى باسم الجمعية العامة أن أشكر حكومة الولايات المتحدة ومدينتنا المضيفة، نيويورك، على ضيافتهما والترتيبات الأمنية أثناء المناقشة العامة. كذلك أبعث بشكري الخالص إلى الأمين العام كوفي عنان، ووكيل الأمين العام تشين جيان وفريقه القدير، وجميع موظفي الأمن في الأمم المتحدة، وكذلك جميع موظفي الأمانة العامة، على تفانيهم الذي لا كلل فيه وعلى احترافهم المهني المتميز.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

والاتصالات قوة محركة للاستفادة من قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.

ورحب متكلمون عديدون باعتماد مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها تعبيراً عن قيادة التنمية في أفريقيا، وتعهد عدد من البلدان بدعم تنفيذها.

كذلك شهدت المناقشة العامة التزاما متجددا تجاه المساواة بين الجنسين وتنفيذ بيجين وبيجين + ٥، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأبرزت وفود عديدة أعمالها الوطنية الساعية إلى ضمان المساواة في الفرص بين النساء والرجال، بينما طالبت وفود أخرى ببرامج وتدابير لتمكين المرأة، بما في ذلك ما سيُدرج في برامج تعمير أفغانستان.

أخيرا، اسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأن هدي من هذه الملاحظات هو تقديم ملاحظة شخصية موجزة حول المناقشة العامة، إدراكا مني بأن تقديم عرض أكثر تفصيلا لن يتوافق مع واجباتي. ويؤسفني إنه ليس بإمكانني أن أعبر في هذه الملاحظات الموجزة عن الأفكار الخصب والآراء الحكيمة العميقة والرؤية بعيدة المدى التي قدمتها بعض أفضل العقول في عالمنا.

لذلك أود أن أشدد على أننا نتقاسم مسؤولية الحفاظ على روح الالتزام والتعاون على الصعيد السياسي